جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان:

إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية
"دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر"

من إعداد الطالبة :

حسيني يمينة

تحت إشراف :

أ.خلف الله بن يوسف

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عجيلة محمد.....رئيسا

الأستاذ/خلف الله بن يوسف.....مشرفا

الأستاذ/ سعيداني محمد سعيد.....مناقشا

الأستاذ/ رواني بوحفص.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان:

إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية "دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر"

من إعداد الطالبة :

حسيني يمينة

تحت إشراف :

أ.خلف الله بن يوسف

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

والى إخوتي وأخواتي وكل أقاربي

إلى كل الصديقات فاطمة كربوب، إيمان، عفاف، سمية، أم الخير، مروة، صونيا، هاجر، رغيسة، ربحة، فتيحة، سعدية.

إلى كل الأصدقاء محمد، حسين، عثمان

وأخص بالذكر أخي سامي هاني

إلى كل دفعة مالية مؤسسة 2016/2015

إلى كل من توقع أو تمنى أن أذكره أو ذكرني في إهداء له

أمينة

الشكر

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل راجين منه أن يتقبله ويدخره لنا يوم نلقاه.

لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى: الأستاذ المشرف "خلف الله بن يوسف" لقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع والذي لم يبخل علي بمساعدته وتوجيهاته القيمة كما أشكر كل الموظفين بمؤسسة "بيوفارم" بالجزائر العاصمة على تعاونهم معنا

وأتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة محكمي الاستبيان

(رواني بوحفص، بهاز لويزة، بوخالفي مسعود، عيسى زاوي، فتحي مولود)

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية ومدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيقها وتحديد المعوقات التي تواجهها واقتراح حلول لتسهيل تطبيقها في الجزائر، حيث اتبع المنهج الوصفي و تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل ومناقشة النتائج وتم الاعتماد على الاستبيان والمقابلة والمسح المكتبي كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن معايير الإقرار المالي الدولية IFRS عن مبادئ وإرشادات ضرورية لتوحيد الممارسة لمهنة المحاسبة، وتتولى جهات معنية إصدارها وإلزام تطبيقها على مختلف الكيانات لتحقيق الغرض من وجودها، وأن المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية، توجد معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية أهمها البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، توجد حلول ومتطلبات إذا طبقت ستتمكن المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية تمثلت أبرزها في تخصيص أظرفة مالية مناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية يعتبر من أهم الحلول التي تسهم في تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية بالجزائر، وتم تقديم عددا من التوصيات تمثل أهمها في العمل على تطوير بورصة الجزائر بزيادة حجم التداول فيها لان ذلك يحفز على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وضرورة خلق فرق بحث تبحث في معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وإنشاء مخابر لها بالجامعات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: معايير الإقرار المالي الدولية - نظام محاسبي – محاسبة دولية – مجلس معايير المحاسبة دولية.

Résumé:

normes internationales de communication financière - Système comptable - International Accounting - Conseil International AccounL'étude visait à identifier l'application problématique des IFRS normesd'information financière internationales dans les institutions ,algériennes et la capacité des institutions algériennes sur l'application et d'identifier les obstacles auxquels ils sont confrontés et de proposer des solutions pour faciliter l'application en Algérie, où suivre l'approche descriptive et a été utilisé (SPSS) programme pour analyser et discuter les résultats ont été misent sur le questionnaire et entretien les outils enquête de bureau pour l'étude, et l'étude a atteint les résultats suivants: que les normes d'information financière internationales IFRS pour les principes et les lignes directrices nécessaires pour normaliser la pratique de la profession comptable, et détient les parties prenantes émises et contraindre appliqués auxdifférentes entités pour atteindre le but de l'existence, et que les institutions algériennes capables d'appliquer desnormes d'informationfinancière international, il y a des obstacles face à la mise en œuvre des normes internationales d'information financière de l'infrastructure la plus importante des institutions algériennes, il y a des exigences pour les solutions si elles sont appliquées seront en mesure d'institutions algériennes de l'application des normes d'information financière internationales consistait notamment dans la répartition adéquate pour couvrir l'adoption des normes internationales d'information financière est l'une des solutions les plus importantes qui contribuent au coût des enveloppes financières dans l'application de la reconnaissance financière internationale des normes d'Alger, il a été présenté un certain nombre de recommandations représentent le travail le plus important sur le développement de l'Algérie Bourse de la hausse des opérations de taille, car il stimule l'application des normes d'information financière internationales IFRS, et la nécessité de créer des équipes de recherche sont à la recherche à la reconnaissance financière internationale des IFRS et la mise en place de laboratoires ont des normes universités.

MOTE Clé: International Financial Reporting Standards -Système Comptable Financier -Accounting Standards -International Accounting Standards Board

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص بالعربية	III
الملخص بالفرنسية	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير الإقرار المالي الدولية	**2**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير الإقرار المالي الدولية	**3**
المطلب الأول: مدخل إلى معايير الإقرار المالي الدولية	**3**
المطلب الثاني: عرض معايير الإقرار المالي الدولية واستثناءات ومعوقات تطبيقها	**16**
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بمعايير الإقرار المالي الدولية	**22**

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية –الدراسات السابقة-	29
المطلب الأول:الدراسات السابقة العربية	29
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	31
المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة	32
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	35
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة	36
المطلب الأول: عينة الدراسة	36
المطلب الثاني: طرق الدراسة	36
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	41
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	43
المطلب الأول: وصف خصائص العينة	43
المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة	49
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	62
الخاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	72
الملاحق	76
الفهرس	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	تفسيرات معايير الإقرار المالي الدولية	10
(2-1)	معايير الإقرار المالي الدولية	15
(3-1)	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإقرار المالي الدولية من حيث المبادئ	25
(4-1)	مقارنة النظام المحاسبي المالي ومعايير الإقرار المالي الدولية من حيث القوائم المالية	28
(1-2)	عدد الاستمارات الموزعة	39
(2-2)	درجة أهمية بنود الاستمارة	40
(3-2)	مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	40
(4-2)	نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة	41
(5-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	43
(6-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة	44
(7-2)	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب	46
(8-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	47
(9-2)	مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية	49

(2-10)	المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية	52
(2-11)	متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها	54
(2-12)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول	57
(2-13)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني	58
(2-14)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث	60
(2-15)	دراسة المعنوية لمحاور الاستبيان	62
(2-16)	نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الأول	64
(2-17)	نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثاني	65
(2-18)	نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثالث	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	الإطار المفاهيمي الدولي الخاص بإعداد معايير الإقرار المالي الدولية	7
(2-1)	ظهور معايير الإقرار المالي الدولية	8
(3-1)	الهيكل التنظيمي لهيئة معايير الإقرار المالي الدولية	9
(4-1)	مكونات النظام المحاسبي المالي	23
(1-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	44
(2-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة	45
(3-2)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المنصب	47
(4-2)	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	48

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	الاستبانة	76
الملحق رقم 02	مخرجات SPSS	80
الملحق رقم 03	قائمة المحكمين	96

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
IFRS	معايير الإقرار المالي الدولية	International Financial Reporting Standards
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board
IASC	لجنة المعايير المحاسبية الدولية	International Accounting Standards Committee
IFRIC	تفسيرات معايير الإقرار المالي الدولية	International Financial Reporting Interpretation Committee
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier
GAAB	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها	Generally Accepted Accoumting Princples
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	**S**tatistical **P**ackage For **S**ocial **S**ciences

المقدمة:

أ/توطئة:

تنامي التجارة العالمية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف المحاسبي الدولي كعائق أساسي في تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية، لذا ظهرت معايير المحاسبة الدولية IAS أو ما يعرف اليوم بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS كمرجع عالمي موحد يحظى بسمعة دولية مرموقة ويتم الاقتداء به في تنظيم المحاسبة حول العالم.

كما أن التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمالية يعد سببا في إصدار المنظمات المهنية للعديد من المعايير المحاسبية ومن معايير الإقرار المالي الدولية لتلبي حاجة مستخدمي التقارير المالية وتعالج المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية نتيجة لتطورات الحاصلة على المستوى الدولي كما أصدرت هذه المعايير لتسهيل التعاملات الاقتصادية وتوحيدها دوليا، ونظرا لكون أن هذه المعايير تحظى بالقبول العام سعت العديد من الدول للاعتراف بها وتبنيها، والجزائر كغيرها من الدول ليست في معزل التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية العالمية لذا سعت لإصلاح مهنة المحاسبة من كل الجوانب من خلال تبنيها النظام المحاسبي المالي الدولي SCF كما تبنت معايير المحاسبة الدولية ضمنيا من خلال الإرشادات والقوانين التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر هو السبيل الوحيد لتوحيد لغة المحاسبة بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وبما أن تبني الجزائر للمعايير الإقرار المالي الدولية كان ضمنيا فقط فهذا لا يخدم المؤسسات الجزائرية لأنه لم يطبق على أرض الواقع ومن كل ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا كما يلي:

ب/إشكالية الدراسة:

ما هي آليات وميكانيزمات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية؟.

و للإجابة على الإشكالية الّسابقة ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ؟.
- ما هي التحديات والعوائق التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية؟.
- ما هي المتطلبات والحلول الواجب اتخاذها لتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS؟.
- ما هو واقع تطبيق معايير تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في مؤسسة "بيوفارم" الجزائرية؟.

ت/ فرضيات الدراسة:

للمؤسسات الجزائرية القدرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

توجد معوقات تحد من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

توجد متطلبات وحلول تحد من معوقات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

ث/ مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها :

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص المتبع؛

- الرغبة في زيادة الرصيد العلمي للمكتبة الجامعية، حيث يلاحظ نقص مراجع في هذا الموضوع؛

- اعتبار الموضوع من أهم المواضيع الساعة، والذي طرح نفسه بإلحاح في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي والمحلي؛

- الحاجة إلى تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر، والمساهمة في إيجاد حلول من أجل تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية؛

ج/ أهداف الدراسة وأهميتها:

1-أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى هدف الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة يمكن تحديد معالم أهداف الدراسة بقليل من التفصيل في النقاط التالية:

- فتح المجال أمام بحوث أخرى في هذا المجال للإجابة عن الإشكاليات الواردة في البحث وتدعيمها بحلول، لوجود قصور في الدراسات المتعلقة بهذا البحث؛

- إلقاء الضوء على مفهوم معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وكل ما يتعلق بها؛

- التطرق إلى النظام المحاسبي المالي SCF وعلاقته بمعايير الإقرار المالية الدولية؛

- التطرق إلى مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وإبراز أهم المعوقات ومتطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

2- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز الدّور الذي تلعبه معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في تطوير مهنة المحاسبة،كما تستمد الدراسة أهميتها من الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS من أجل الحد من المشاكل المحاسبية التي تحدث على المستوى الدولي، حيث أن الرغبة في الاندماج في الاقتصاد الدولي دفعت العديد من الدول إلى اعتمادها كمعايير وطنية بشكل رسمي، وعملت دول أخرى على تكييف أنظمتها المحاسبية وفق هذه المعايير الدولية، بهدف تعميم استخدام القوائم المالية من خلال الفهم والقراءة الموحدة لها.

ح/ حدود الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، من الضروري وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصر الحيز المكاني على مؤسسة "بيوفارم" لصناعة الأدوية بالجزائر العاصمة.

الحدود الزمانية: شمل الحيز الزماني للدراسة الموسم 2016/2015.

الحدود البشرية و الموضوعية: قد اشتملت الدراسة على عينة من الموظفين على مستوى مؤسسة "بيوفارم"، حيث تم اختيار عينة مكونة من 40 موظف تم استجوابهم.

خ/ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

1-منهج الدراسة:

يوضح المنهج مختلف المراحل التي يمر بها الباحث لإعداد بحثه بغية الوصول إلى النتائج والأهداف الموضوعة، وبغية تحقيق أهداف هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره المنهج الذي يتيح لنا البيانات والمعلومات عن الظاهرة المدروسة و وصف النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها.

2- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء البحث في دراسة ميدانية ممثلة في المقابلة والاستبيان والمسح المكتبي وذلك بالاطلاع على مختلف المراجع والدراسات والأبحاث والمجلات والمواقع والمقالات التي لها صلة بالموضوع.

د/- صعوبات البحث:

- صعوبة التنقل للمؤسسة محل الدراسة "بيوفارم" لصناعة الأدوية بالجزائر العاصمة.

- ر/ هيكل البحث:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم إتباع طريقة (IMRAD) وكذا من أجل الإلمام بالموضوع و معالجته من مختلف جوانبه فقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة كما وضعنا ملخصا للدراسة ككل وجاء تقسيم الفصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية وفيه نتناول الأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول بعنوان الأدبيات النظرية لمعايير الإقرار المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي حيث قسم إلى ثلاث مطالب الأول بعنوان مدخل لمعايير الإقرار المالي الدولية والثاني عرضنا فيه معايير الإقرار المالي الدولية

واستثناءات و معوقات تطبيقها أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى النظام المحاسبي المالي وعلاقته بمعايير الإقرار المالي الدولية ،وتناولنا في المبحث الثاني الدراسات السابقة العربية والأجنبية وما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: خصص للدراسة الميدانية (مؤسسة "بيوفارم" لصناعة الأدوية الجزائر العاصمة) حيث تناول في المبحث الأول منه أدوات ومجتمع الدراسة وتحديد أدوات البحث والدراسة من خلال تقديم العينة المستهدفة، تفريغ البيانات جدولتها وتبويبها، وفي المبحث الثاني النتائج والتوصيات من خلال عرض النتائج و مناقشتها، وفي الأخير قدمنا خاتمة تضمنت النتائج المستخلصة على المستوين النظري والتطبيقي وتـقـــديـم التوصيات التي رأيناها ملائمة لدراستنا.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS

تمهيد: لقد شهدت بداية الألفية الثالثة تغيرات كبيرة عالمية ودولية ومحلية لمست مختلف جوانب علم المحاسبة، بل وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية الإطار الفكري أو المفاهيمي أو أسلوب ممارسة العمل المهني على المستوى العالمي والدولي وعليه فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) منذ تأسيسه بتطوير وتعديل وإصدار العديد من معايير الإقرار المالي الدولية (IFRS).

وسنتناول في هذا الفصل كل من معايير الإقرار المالي الدولية بشكل مفصل كما سنتطرق إلى علاقتها بالنظام المحاسبي المالي وسنعرض بعضا من الدراسات السابقة لموضوعنا العربية والأجنبية حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

سنتناول في هذا المبحث مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولي وكل ما يتعلق بيه، مزاياه ومحددات تطبيقه ومحددات تطبيقه كما سنعرض معايير الإقرار المالي الدولية **IFRS** باختصار كما سنتطرق إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر وعلاقته بمعايير الإقرار المالي الدولية.

المطلب الأول: مدخل إلى معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الفرع الأول:المقصود بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS وخصائصها و أهميتها وأسباب ظهورها

1/مفهوم معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

صدرت معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ابتدءا من عام 2001 لتحل محل معايير المحاسبة الدولية IAS من قبل مجلس المحاسبة الدولية ASB الذي كان يسمى باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC وقد صدر من معايير الإبلاغ المالي الدولي 16 معيارا إلى غاية 2015 .

وقبل أن نتطرق إلى تعريف معايير الإقرار المالي الدولية سنعرج على المفاهيم التالية:

التوافق المحاسبي: التوافق المحاسبي الدولي يعني الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية.[1]

التوحيد المحاسبي: يعتبر التوحيد المحاسبي أحد النقاط الهامة في الحقيقة المعاصرة في مجال المحاسبة،فخلافا للتوافق المحاسبي الذي يشير إلى تخفيض الاختلافات بين قواعد المحاسبة الوطنية نجد أن التوحيد المحاسبي مصطلح خاص بالمحاسبة الدولية يشير إلى توحيد القواعد المحاسبية وتطبيق معايير مماثلة، وعليه يمكن القول أن التوافق المحاسبي هو شكل مبسط من التوحيد وخطوة أولى إلى ذلك.[2]

المعيار المحاسبي: هو عبارة عن مجموعة من المقاييس و الإرشادات المرجعية الوضعية و المحددة يستند إليها في انجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.[3]

---

[1]- علاء بوقفة،صالح حميداتو، **اثر النظام المحاسبي المالي علي تفعيل الممارسة المحاسبية**، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014،ص:547.

[2]- علاء بوقفة وصالح حميداتو،**نفس المرجع السابق**،ص547

[3]- محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2005، ص58

تعريف معايير الإقرار المالي الدولية IFRS: هي عبارة عن المعايير و التفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تهدف هذه المعايير إلى توفير المعلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير الأخرى لمساعدة المستثمرين و المشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن معايير الإقرار المالي الدولية IFRS تعبر عن مبادئ وإرشادات ضرورية لتوحيد الممارسة لمهنة المحاسبة، وتتولى جهات معنية إصدارها وإلزام تطبيقها على مختلف الكيانات لتحقيق الغرض من وجودها.

2/خصائص معايير الإقرار المالي الدولية IFRS:

تتصف معايير الإقرار المالي الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع،خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها؛
- غير إجبارية لأنها ليست بصفة القانون أو التنظيم؛[2]
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذالك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛[3]

3/ أسباب نشوء معايير الإقرار المالي الدولية IFRS:

يمكن حصر أهم أسباب نشوء معايير الإقرار المالي الدولية **IFRS** في ما يلي:

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة؛
- انفتاح البورصات والأسواق المالية على المستوى العالمي؛

---

[1] -فاطمة علي مصباح المجيربي، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2012، ص7-8.

[2] - علاء بوقفة وصالح حميداتو، **مرجع سبق ذكره**، ص548

[3] -عجيلة محمد بن مبروك، **فعالية النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية الجزائر، الطبعة الأولى 2014، ص101.

- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق، التنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين؛ [1]

4/أهمية معايير الإقرار المالي الدولية IFRS:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للكيان؛
- إيصال نتائج القياس لمستعملي القوائم المالية؛
- تحديد الطرق الملائمة للقياس؛
- تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة؛
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواء محليا أو دوليا؛[2]

ولذلك فإن غياب استخدام المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:

- طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة؛
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين؛[3]

5/ مسار إعداد معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

1- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، يتم على إثره تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلين عن هيئات التوحيد لثلاثة دول على الأقل؛

---

[1]- رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المحمد بوقرة بومرداس، 2014، ص4.

[2]- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية - والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011، ص103-104.

[3]- حميداتو صالح وآخرون، **دور معايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS في تحسين المعلومات المحاسبية**،المؤتمر العلمي الدولي الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 30/29 نوفمبر 2011، ص5 .

2- بعد استعراض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل بتقديم أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري، ومن ثم يعرض على المجلس النقاط التي سوف يتناولها؛

3- بعد تلقي فوج العمل رد على اقتراحاته، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح يتضمن مختلف الحلول المقترحة وتبريراتها، وبعد موافقة المجلس يوزع المشروع بشكل واسع لإثرائه، ومن ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر؛

4- بعد تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ و يعرضها على المجلس للمصادقة؛

5-بعد المصادقة يقوم فوج العمل بإعداد مشروع المعيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد تمت المصادقة عليها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس؛

6- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد المشروع النهائي للمعيار، وبعد عرضه يعتمد إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.[1]

وسنعرض الإطار المفاهيمي الدولي الخاص بإعداد معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في الشكل التالي:

[1]- frydlener alain , pagezy julin , **sinitier aux IFRS**, editions dela performance**,** editions francis lefebure , paris, France , 2004, p 11.

الشكل رقم (1-1) يوضح الإطار المفاهيمي الدولي الخاص بإعداد معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

<table>
<tr><td colspan="8">الهدف تقديم معلومات مالية حول المؤسسة المعدة للمعايير تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للمؤسسة</td></tr>
<tr><td colspan="3">المركز المالي</td><td colspan="3">الأداء</td><td colspan="2">التدفقات النقدية</td></tr>
<tr><td colspan="8">الفرضيات</td></tr>
<tr><td colspan="8">الاستمرارية</td></tr>
<tr><td colspan="8">الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة</td></tr>
<tr><td colspan="3">الخصائص الأساسية</td><td colspan="3">الملائمة (القيمة التنبؤية، القيمة التأكيدية) بما فيها المادية</td><td colspan="2">التمثيل الصادق (الاكتمال، الحيادية، الخلو من الخطأ)</td></tr>
<tr><td colspan="3">الخصائص المعززة</td><td colspan="3">القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق</td><td colspan="2">الوقت المناسب، القابلية للفهم</td></tr>
<tr><td colspan="3">القيود</td><td colspan="3">التكلفة</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="8">عناصر البيانات المالية</td></tr>
<tr><td>الأصول</td><td>الالتزامات</td><td>حقوق الملكية</td><td>الدخل</td><td>المصروفات</td><td colspan="3">تعديلات الحفاظ على رأس المال</td></tr>
<tr><td colspan="8">الاعتبارات العامة لإعداد البيانات المالية</td></tr>
<tr><td>العرض العادل والامتثال IFRS</td><td>فرضية الاستمرارية</td><td>أساس الاستحقاق المحاسبي</td><td>المادية و التجميع</td><td>التقاص</td><td>دورية إعداد التقارير</td><td>المعلومات المقارنة</td><td>اتساق العرض</td></tr>
<tr><td colspan="8">البيانات المالية</td></tr>
</table>

المركز المالي	الدخل	التغيرات في حقوق الملكية	التدفقات النقدية

المصدر: احمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 59.

الفرع الثاني: هيئة إصدار معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

1/تعريف لجنة و مجلس المعايير المحاسبية الدولية: تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC عام 1973، وأصدرت معايير المحاسبة الدولية IAS، وتتبعها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC، وأصدرت 34 تفسيرا، وظلت اللجنة قائمة حتى مطلع عام 2001 حيث أسندت عملية إصدار المعايير من قبل اللجنة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB وأصدر 16 معيارا بمسمى IFRS لغاية 2015 ، وتبعه لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC وأصدرت 21 تفسيرا لذلك التاريخ.[1]

ومنه نقول أن معايير الإقرار المالي الدولية IFRS جاءت نتيجة لإعادة هيكلة معايير المحاسبة الدولية IAS.

وسنوضح هذا في الشكل التالي:

الشكل رقم (1- 2): ظهور معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

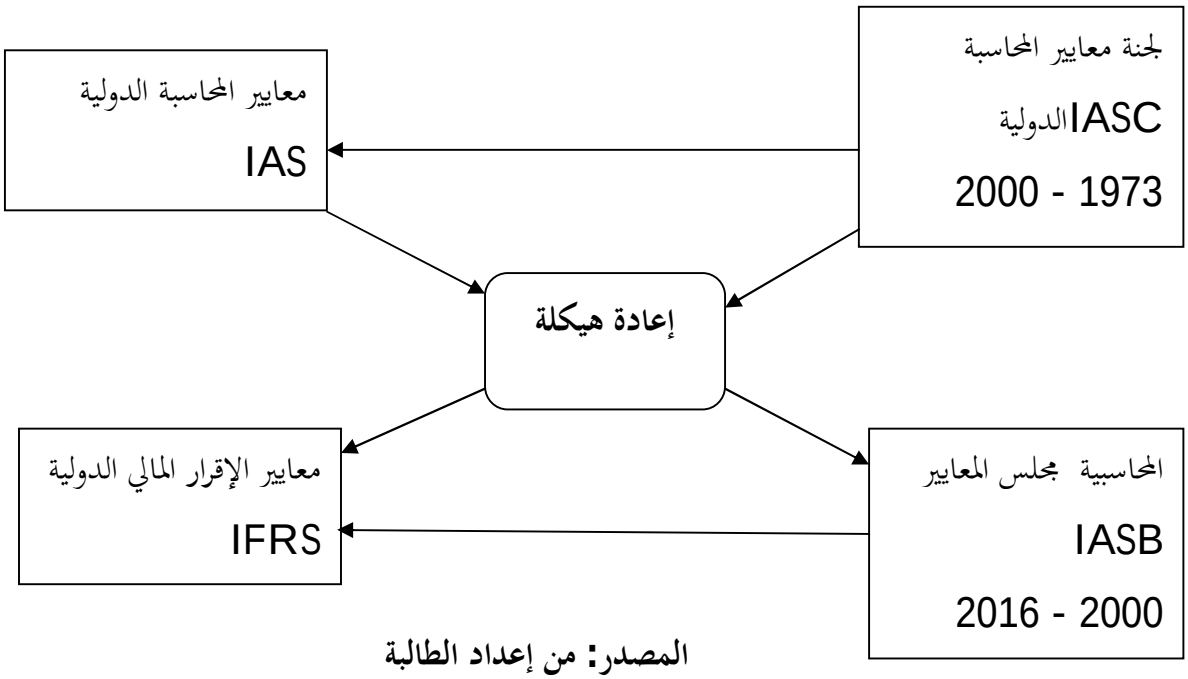

المصدر: من إعداد الطالبة

[1]- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 6-7 بتصرف.

2/ الهيكل التنظيمي لهيئة معايير الإقرار المالي الدولية IFRS: وسنوضحه في الشكل التالي:

الشكل (1-3) يوضح الهيكل التنظيمي لهيئة معايير الإقرار المالي الدولية

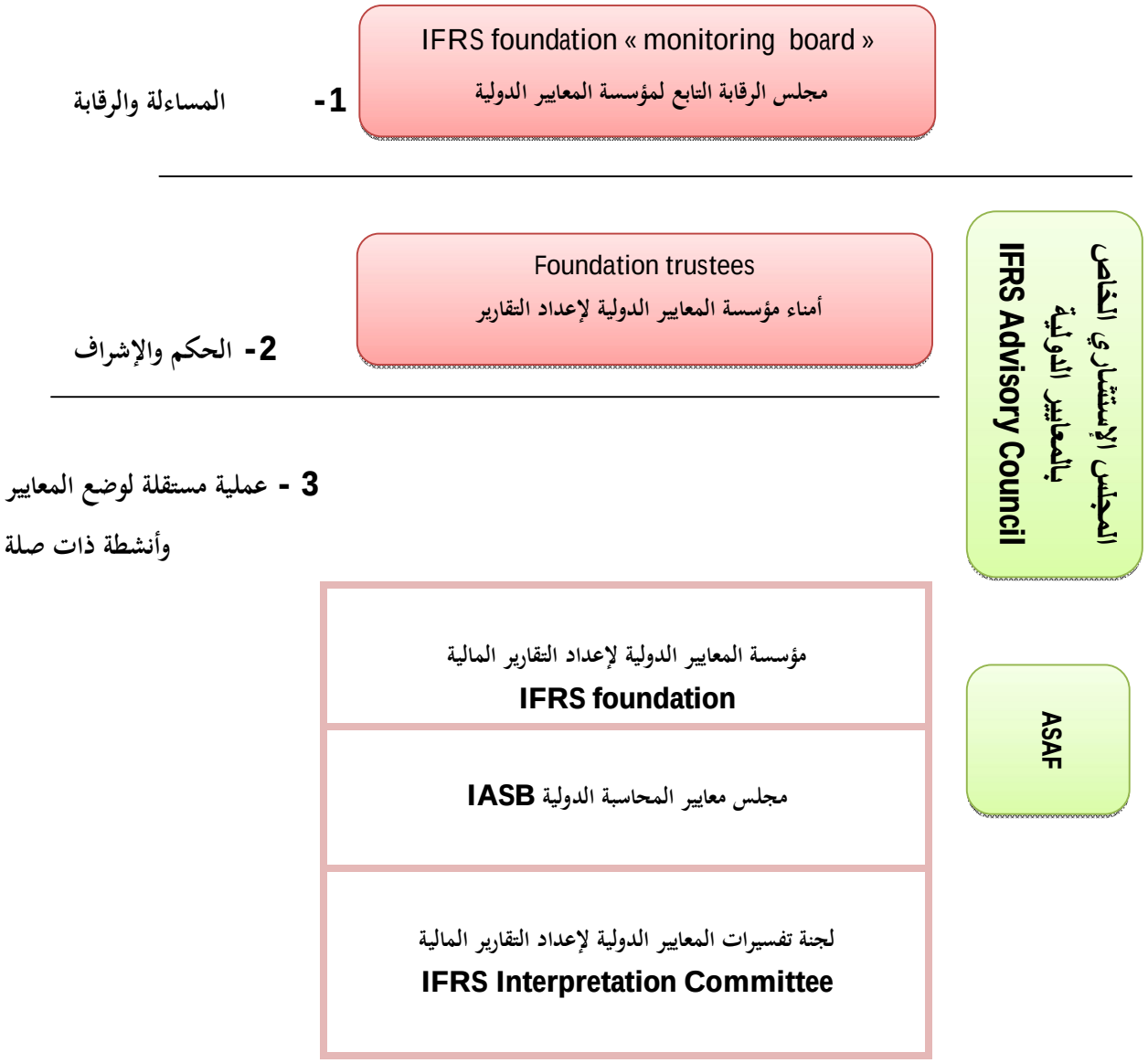

المصدر: امال مهاوة، **شرعية تقييم النموذج الدولي للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS – IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 467.

وفي مايلي شرح للشكل السابق:

a- مجلس المراقبة « MB » Monitoring Board: عند المستوى الأول نجد إنشاء مجلس المراقبة للإشراف على تحقيق المساءلة والرقابة، تأسس المجلس في فيفري 2009 ، ويشرف « MB » ويناقش مختلف القضايا المتعلقة بالمساءلة والرقابة والإجراءات الواجبة في وضع المعايير، فضلا عن القضايا المتعلقة بضمان التمويل العام المستقر والملائم للهيئة

b- مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS – Foundation: نجد في المستوى الثاني أمناء " Trustees" مؤسسة المعايير الدولية المسؤولين مسؤولية كاملة عن الحكم والإشراف يتم تعيينهم من قبل مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وقد يتم إنهاء مهام عضو لعجزه عن أداء مهامه أو أدائه الضعيف أو سوء سلوكه ويشمل حاليا 22 عضوا.

c- مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB: وفي المستوى الثالث والأخير نجد مجلس المحاسبة الدولية IASB المسؤول عن وضع المعايير والأنشطة ذات الصلة بمساعدة لجنة تفسيرات المعايير الدولية والمجموعات الاستشمارية، حيث تكمن مهام المجلس الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة المالية للمؤسسات وتشمل مسؤولياته اعتماد مقترحات المشروعات وطرق وأساليب إعداد المعايير وتعيين لجان التوجه وإقرار مسودة الإعلان ومعايير المحاسبة الدولية النهائية، ويتكون من 16 عضوا.[1]

3/ تفسيرات معايير الإقرار المالي الدولية IFRIC:

الجدول رقم (1-1) يوضح تفسيرات معايير الإقرار المالي الدولية IFRIC

رقم التفسير	موضوع التفسير	المعايير ذات العلاقة	ملاحظات
1	التغيرات في حالات التوقف عن الاعتراف بالأصول والترميم والالتزامات المماثلة	IAS 37	
2	الأسهم الفردية في المنشآت التعاونية والأدوات المالية المماثلة	IAS 32	

[1]- أمال مهاوة، **تقييم شرعية النموذج الدولي للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولة (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 25/24 نوفمبر 2014، ص 468-469-470، بتصرف.

3	حقوق النشر		تم سحب هذا التفسير اعتبارا من 1م1/2005
4	تحديد فيما إذا تضمن ترتيب معين إيجار	IAS 17	
5	الحقوق التي تنشأ عن مخصصات التوقف عن الاعتراف بالأصول والترميم والالتزامات المماثلة	IAS 8/ IAS 27 /IAS 28 /IAS 31 /IAS 37 /IAS 39	
6	الالتزامات التي تظهر بسبب المشاركة في التلف السوقي في الأجهزة الالكترونية والكهربائية	IAS 37	
7	تطبيق مدخل إعادة تصوير القوائم المالية بموجب المعيار IAS 29 المتعلق بالإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	IAS 29	
8	نطاق المعيار IFRS2	IFRS 2	تم سحب هذا التفسير اعتبارا من 2010/1/1
9	إعادة تقييم المشتقات الضمنية	IAS 39	
10	الإبلاغ المالي المرحلي والانخفاض	IAS 34	
11	المعيار IFRS 2: العمليات المتعلقة بالمجموعة أو بأسهم الخزينة	IAS 32 /IAS 8 /IFRS 2	تم سحب هذا التفسير اعتبارا من 2010/1/1
12	ترتيبات امتياز الخدمة	IFRS 2 /IFRS 7 /IFRS 4 /IAS 8 /IAS 11 /IAS 16 /IAS 17 / /IAS 18 /IAS 20 IAS 23 /IAS 36 /IAS 32 /IAS 38 /IAS 37	

		IAS 39/	
13	برامج ولاء العمال	IAS 18	سيحل محل المعيار IFRS 15 اعتبارا من 2017/1/1
14	المعيار IAS19 حد أصل المنافع المحددة، الحد الأدنى من متطلبات التمويل و تفاعلاتها	IAS 19	
15	اتفاقيات بناء العقارات	IAS 18	سيحل محله المعيار IFRS 15 اعتبارا من 2017/1/1
16	التحوط لصافي الاستثمارات في العملية الأجنبية	IAS 39	
17	توزيعات الأصول غير النقدية للملاك	IAS 37 /IAS 27	
18	تحويلات الأصول للعملاء	IAS 18	سيحل محله المعيار IFRS 15 اعتبارا من 2017/1/1
19	إطفاء الالتزامات المالية بأدوات الملكية		
20	تكاليف النقل في مرحلة الإنتاج لتنقيب السطحي	IAS 38 /IAS 16	
21	الرسوم	IAS 37	

المصدر: خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 152-153.

3/ أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعى عند إعداد القوائم المالية وتشجيع القبول فيها والعمل بموجبها على مستوى العالم؛
- العمل بشكل عام على تطوير وتوفيق التعليمات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي؛[1]

4/ إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

- تشجيع الأعضاء لدعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية IABS للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول معايير المحاسبة الدولية؛
- تشجيع الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية من قبل لتبني معايير المحاسبة الدولية؛
- دعوة دول أخرى لديها بعض المعايير المحاسبية الوطنية والتي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية؛
- مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع معايير التقارير المالية الدولية المماثلة وإلغاء أي فروقات جوهرية؛
- السعي لعرض منافع التنسيق مع معايير التقارير المالية الدولية للدول التي يكون إطار الممارسات المحاسبية ضمن قوانينها؛[2]

الفرع الثالث: مزايا ومحددات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

1/ مزايا تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

تسعى الدول والمنظمات والهيئات المحاسبية إلى تبني معايير الإقرار المالي الدولية بهدف تحقيق العديد من المزايا أهمها:

- **جلب مستثمرين أجانب:** وذلك من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- **قابلية المقارنة:** أي أن مستخدم القوائم المالية بإمكانه إجراء عملية المقارنة مباشرة دون إجراء تعديلات أو تغييرات على هذه القوائم وذلك راجع لتوحيد أسس وطرق المعالجة المحاسبية.[3]

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان-الاردن، 2008، ص32

[2]- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مرجع سبق ذكره**، ص7

[3]- جودي محمد رمزي، **تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012، ص 228- 229

- **التناغم والتناسق:** معناه توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية، أي قيام المؤسسات بتطبيق نفس المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية وبالتالي تكون قوائمها المالية متماثلة وموحدة.
- **مواكبة متطلبات العولمة:** نظرا لتطور وسائل الاتصال وازدياد عمليات التبادل بين الدول وإتباع حجم التكتلات السياسية والاقتصادية كان لابد من إنشاء منظمة مهنية خاصة بالمحاسبة على مستوى العالم للاستفادة من مزايا العولمة.
- **تلبية المتطلبات القانونية:** حيث أن كثيرا من الدول تنص صراحة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية.
- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين:** بما أن المؤسسة تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها ولا يمكن لهؤلاء أن يمنحوا قروضا دون دراسة القوائم المالية فهي مجبرة على تطبيقها للحصول على التمويل.
- **الولوج إلى الأسواق الدولية:** حتى تستطيع المؤسسة الولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي لابد لها من التقيد ببعض الشروط ومن بينها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وإلا ستبقى بعزلة عنها.
- **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية:** إذ إن القوائم المالية المعدة على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها وبالتالي غموضها وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرار.
- **إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:** مثل أسعار صرف العملات فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناءا على قوانين ومعايير محلية حيث عندها خاصية المقارنة.

2/ محددات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS:

بما أن معايير الإقرار المالي الدولية تأثرت بوجهتي النظر الأمريكية و البريطانية باعتبارهما السباقتين لوضع معايير محلية خاصة بهما فإن ذالك أدى إلى وجود بعض المحددات التي تقيد تطبيقها في دول كثيرة وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

- عدم إمكانية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي أخذت بعين الاعتبار عند وضعها، حيث أنها موجهة في الغالب إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة وعلى الخصوص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى ولا يوجد بديل معين مما يجعلها جميعا بنفس المستوى عند التطبيق، ولا تكمن المشكلة في البدائل التي

تتعلق بالعرض ولا تؤثر على النتائج المحاسبية بل تكمن في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة مثل أساليب تقييم المخزون وفق المعيار IAS2

- إن معايير الإقرار المالي الدولية دائمة التغير ودلك بسبب التفسيرات التي تصدرها لجنة التفسيرات SIC إضافة إلى التطور المستمر في البنية الاقتصادية؛
- تعدد التعاريف لذات المفهوم في معايير الإقرار المالي الدولية ومثال ذلك القيمة العادلة حيث ورد لها أكثر من تعريف في أكثر من معيار؛
- إن معايير الإقرار المالي الدولية قد تشكل عبئا ثقيلا يفترض بالمؤسسات الاقتصادية إن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية السياسية والاقتصادية ومن الصعب الالتزام بمتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيدا وتكلفة؛[1]
- يتطلب تطبيق بعض IAS تعديلا للقوانين والأنظمة في الدول المطبقة والتشريعات والتعديلات والبلاغات التي تصدر بموجبها؛
- اختلاف البيئات وأنظمة الحياة السياسية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛
- عدم أخذ كافة التعديلات التي تتم على معايير الإقرار المالي الدولي؛[2]

المطلب الثاني:عرض معايير الإقرار المالي الدولي واستثناءات ومعوقات تطبيقها

الفرع الأول: عرض معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

سنقوم في الجدول التالي بعرض معايير الإقرار المالي الدولية IFRS باختصار بحيث سنشير إلى موضوع المعيار ونقدم خلفية عامة عنه كما سنوضح نطاق تطبيق المعيار ونقدم ملاحظات عن المعيار نذكر فيها المعايير التي حل محلها هذا المعيار إن وجدت :

الجدول رقم (1-2) يوضح معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

رقم المعيار	موضوع المعيار	خلفية عامة عن المعيار	نطاق تطبيق المعيار	ملاحظات
1	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	صدر بتاريخ 2004/1/1 وجاء لتمكين الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي من تطبيق IFRS للمرة الأولى بعد أن تم	يطبق من قبل المؤسسات التي توصف بأنها مطبقة للمرة الأولى لمعايير	حل محل التفسير SIC 8

[1] - رحيش سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 11- 12

[2] - خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية، مطبوعة جامعية، مرجع سبق ذكره**، ص 8

	IFRS للمرة الأولى	إلزامها بموجب تطبيق هذه المعايير اعتبارا من مطلع العام 2005 إضافة إلى غيرها من الشركات ولا يوجد مقابل لهذا المعاير في معايير IPSAS	IFRS لإعداد وعرض قوائمها المالية ذات الاستخدام العام	
2	الدفعات المرتكزة على الأسهم	صدر بتاريخ 2005/1/1 وتطرق إلى المعالجة المحاسبية للعمليات التي تقوم بموجبها المؤسسة باستلام أو اقتناء سلع أو تقديم خدمات كاعتبارات تتعلق بأدوات ملكيتها، أو تحمل مطلوبات بالاستناد إلى أسعار أسهم الشركة السوقية أو أدوات ملكيتها الأخرى ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	ينطبق على إصدار الأسهم أو الحقوق على الأسهم مقابل سلع وخدمات، ولا ينطبق هذا المعيار على إصدار الأسهم في اندماج الأعمال، عمليات الدفعات المرتكزة على الأسهم غير تلك التي تهدف إلى اقتناء السلع أو الاستفادة من الخدمات	-
3	اندماج الأعمال	صدر بتاريخ 2004/3/31 تطرق المعيار إلى حالات الاندماج بين المؤسسات لتحقيق مزايا معينة مقتصرا على المحاسبة عن اندماج الأعمال بواسطة المقتني بموجب أسلوب الشراء بعد أن ألغى أسلوب المصالح المشتركة، ووجوب الاعتراف بالقيمة العادلة للأصول والمطلوبات عند الاقتناء ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	لا تعتبر كافة حالات اقتناء مجموعة من الأصول أو اقتناء مؤسسة معينة ممثلة لاندماج الأعمال، فغالبا ما تتعدى مثل هذه العمليات إلا أن تكون عملية اقتناء الأصول، وعند دفع ثمن موحد لها يوزع حسب القيم العادلة للأصول	حل محل المعيار IAS 22
4	عقود التأمين	صدر بتاريخ 2005/1/1 ويتعلق بمعيار التفسير IFRIC 12 وقد جاء كإثارة	ينطبق على عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين	

		لموضوع التأمين في أروقة مجلس المعايير المحاسبة الدولة، حيث أنه لم يتضمن كافة القضايا المتعلقة بالتامين ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	والأدوات المالية التي تصدرها المؤسسة، وأهم ما لا ينطبق عليه هذا المعيار هو الأصول والمطلوبات الأخرى التي تعود للمؤمن ، ضمانات الإنتاج	-
5	الأصول غير المتداولة المقتناة للبيع والعمليات	صدر بتاريخ 2005/1/1 تطرق إلى جزء من المؤسسة الذي يتم التوقف عن استخدامه وكذلك الأصول غير المتداولة التي يتم تأهيلها للبيع،وقضايا العرض والإفصاح المتعلقة بالعمليات غير المستمرة ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها ماعدا الأصول التي من المزمع أن تقاس طبقا لهذا المعيار وعلى جميع مجموعات أصول الشركة التي سيتم التخلص منها	حل محل المعيار IAS 35
6	التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها	صدر بتاريخ 2006/1/1 وتطرق إلى الموارد والأصول الطبيعية وما يتعلق بها من نفقات والبحث والتطوير، وطرح مواضيع متعلقة بالموارد المعدنية والطبيعية لتعليق عليها ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	ينطبق على نفقات الاكتشاف والتقييم، ولا يطبق قبل اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية، وبعد إثبات الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج الموارد المعدنية	-
7	الأدوات المالية: الإفصاحات	صدر بتاريخ 2007/1/1 وخصص للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة من خلال قائمة الدخل الشامل	تدخل في نطاقه جميع أنواع الأدوات المالية وعقود الشراء أو بيع البنود غير المالية	حل محل IAS 32 فيما يتعلق بالافصحات فقط
8	القطاعات التشغيلية	صدر بتاريخ 2006/11/30 وتطرق إلى التعريف بالقطاعات والمشاكل المرتبطة بها وأسس تحديدها وتحديد مبادئ	يطبق على المجموعات الكاملة للقوائم المالية الصادرة وفق المعايير	حل محل المعيار IAS 14

		الإبلاغ عن المعلومات ويقابله IPSAS18	المحاسبية	
9	الأدوات المالية	صدر بتاريخ 2018/1/1 حل محل IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية القياس والاعتراف وأعطى مفهوم القياس المتعلق بالقيمة العادلة ويقابله IPSAS 29	تطبق المؤسسة هذا المعيار على جميع البنود ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس	سيحل محل المعيار IAS39 اعتبارا من 2018/1/1
10	القوائم المالية الموحدة	صدر بتاريخ 2013/1/1، ويتعلق بإعداد وعرض القوائم الموحدة من قبل الشركة إلام و تحديد مبادئ السيطرة وكيفية تطبيقها ويقابله IPSAS 6	يطبق على جميع المؤسسات التي تقوم بعرض بياناتها المالية، باستثناء الشركات التابعة لأخرى والتي تودع بياناتها المالية لدى هيئة الأوراق المالية، والمؤسسة الأم التي تتيح استخدام بياناتها للجمهور أو تتوافق مع معايير الإقرار المالي الدولية، وخطط منافع الموظفين.	حل محل IAS 28 فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة فقط وألغى التفسير SIC 12
11	الترتيبات المشتركة	صدر بتاريخ 2013/1/1 و يدور حول وجوب تحديد الترتيب المشترك بتقييم الحقوق والمطلوبات المتعلقة به والمحاسبة عنها ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	ينطبق هذا المعيار من قبل المؤسسات التي تكون طرفا في الترتيب المشترك	
12	الإفصاح عن الحقوق في المؤسسات	صدر بتاريخ 2013/1/1 وتعلق بالمعلومات التي يطلب الإفصاح عنها التي	يطبق في المنشآت التي لها حقوق في شركات تابعة،	

	الأخرى	تمكن من تقييم طبيعة الحقوق في مؤسسات أخرى ومخاطرها و أثارها على المركز المالي ولا يوجد مقابل لهذا المعيار في معايير IPSAS	الشركات الزميلة ولا ينطبق على خطط منافع الموظفين، القوائم المالية المفصلة، غالبية الحقوق في منشأة أخرى تم المحاسبة عنها	-
13	القياس بالقيمة العادلة	صدر بتاريخ 2013/1/1 عرف القيمة العادلة ووضع معيارا منفصلا عن كيفية قياسها و وضع متطلبات للإفصاح عن القياس بها وأضاف إفصاحات متعلقة بها ولا يوجد مقابل له في معايير IPSAS	ينطبق عندما يقتضي معاير آخر لإعداد التقارير المالية ويسمح بقياسات أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة ولا ينطبق على معاملات الدفع على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق المعيار IFRS 2 و معاملات التأجير التي يشملها نطاق المعيار IAS 17 و القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على

- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص27-35.

- طارق حماد ، معايير محاسبية قياس بنود ميزانية وقائمة الدخل، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2008، ص 869

-www.ias ifrs.com

الفرع الثاني:استثناءات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

1- عدم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية: Derecognition of financial assetes and financial liabilities:

يجب الاعتراف بالأصول أو الالتزامات المالية وقياسها في الميزانية الافتتاحية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS استنادا إلى نصوص المعيار IAS 39 الساري المفعول في تاريخ الإبلاغ، وكاستثناء لهذا المبدأ العام فإنه بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تحققت فيها شروط عدم الاعتراف قبل الأول من يناير 2004 بموجب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP السابقة فلا يتطلب الأمر الاعتراف بها ثانية في الميزانية الافتتاحية المعدة وفق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وهذا يتوافق مع الأحكام الانتقالية للمعيار IAS 39 بالنسبة للمستخدمين الحاليين لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

2-محاسبة التحوط hedge accounting:

يتطلب من المتبني لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS للمرة الأولى في الميزانية الافتتاحية ما يلي:

- قياس قيم المشتقات المالية بالقيم العادلة؛

- إلغاء المكاسب و الخسائر المؤجلة والتي ظهرت بسبب المشتقات التي تم الإبلاغ عنها بموجب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAPكأصول والتزامات؛

إن الشروط الواردة في الفقرات 122-152 من المعيار IAS 39 عن علاقة التحوط التي تؤهل لتطبيق محاسبة التحوط، يتم تطبيقها في تاريخ الميزانية الافتتاحية التي تعد وفق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وإذا كان هناك ممارسات محاسبية للتحوط يتم استخدامها من فترات سابقة للميزانية الافتتاحية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية IFRS فانه لا يتطلب تغييرها بأثر رجعي، وهذا يتوافق مع الأحكام الانتقالية المذكورة في المعيار IAS 39.

3- التقديرات المحاسبية Accounting estimates:

في إعداد التقديرات المحاسبية بأثر رجعي استنادا إلى معايير الإقرار المالي الدولية IFRS يجب على المؤسسة استخدام المدخلات والفرضيات التي تم استخدامها لتحديد التقديرات وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP في الفترات قبل تاريخ الانتقال إلى تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، والتي تفيد بان هذه المداخلات والفرضيات تتوافق مع معايير IFRS، ولا يسمح للمؤسسة بتعديل التقديرات المحاسبية التي تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP والمطلوبة بموجب معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ماعدا ما يتعلق منها بالتغيرات في السياسات المحاسبية، أو كان هناك دليل موضوعي على وجود خطأ فيها.

وبالنسبة للتقديرات المطلوبة وفقا لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS والتي لم تكن مطلوبة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP، فيجب أن تعكس الظروف المتواجدة في تاريخ الانتقال، خصوصا تقديرات الأسعار السوقية، معدلات الفائدة، معدلات الصرف للعملة الأجنبية التي يجب أن تعكس الظروف السوقية في تاريخ الانتقال.

4- الأصول المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة Assets held for sale and discontinued operations:

لقد تم إصدار المعيار IFRS 5 والخاص بالأصول المقتناة للبيع والعمليات غير المستمرة، حيث لا يتطلب المعيار تطبيق متطلباته قبل تاريخ سريان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وبذلك فان المنشآت التي تطبق المعيار IFRS 5 قبل الأول من يناير 2005 يجب أن تلتزم بمجموعة من الأحكام الانتقالية، أما إذا تم تطبيقه بعد هذا التاريخ فيتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي.[1]

الفرع الثالث: معوقات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

يوجد عدد من المعوقات التي تعيق تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية منها معوقات محلية وأخرى دولية:

1/ معوقات محلية:

- ضعف الاتحادات المهنية والاتحادات التي تضع معايير المحاسبة في بعض الدول خاصة الأقل نموا بالإشارة إلى انه يجب أن تكون قوية؛
- عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بعض الدول؛
- ضعف اقتصاد الدولة عدم الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية؛
- صغر حجم نشاط المنشآت في الدولة؛
- قوة الاتجاهات الراسخة المضادة لوضع معايير محاسبة تطبقها الدول في إعدادها تقاريرها المالية.

2/ معوقات دولية:وتتمثل أهم المعوقات الدولية فيما يلي

1- اختلاف الظروف البيئية والاقتصادية: يوجد تفاوت بين الدول سواء من حيث مستوى تطورها الاقتصادي أو من حيث الأنظمة المتبعة في إدارة اقتصادياتها فهناك دول متقدمة وأخرى نامية.

2-الاختلافات الثقافية والحضارية: تختلف الدول من حيث اللغة والدين والتشريعات والقوانين مما يؤدي إلى نشوء اختلاف بينها في القيم والمفاهيم السائدة وكذلك ترتيب أولوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] - خالد جمال الجعارات، **التقارير المالية الدولية 2007** ، مرجع سبق ذكره،ص 82-84

3-اختلاف القوانين والتشريعات: يوجد اختلاف بين الدول في القوانين والتشريعات السائدة في كل دولة ناتجة عن اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية وينعكس هذا الخلاف على الممارسات المحاسبية فيها.

4-اختلاف مستوى التأهيل العلمي والعملي: حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة وأخرى كما يختلف التدريب المهني والتعليم المستمر بين الدول.[1]

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي SCF وعلاقته بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الفرع الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي في الجزائر SCF

1/ تعريف النظام المحاسبي المالي scf:

المحاسبة المالية نظام يهدف إلى تنظيم ت المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها، تقييمها و تسجيلها ويهدف إلى عرض كشوف (جداول مالية) تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة و وضعية خزينتها في نهاية السنة القادمة.[2]

2/ أهمية النظام المحاسبي المالي scf :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة وتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يساهم في تحسين سير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب لاتخاذ القرار وتحسن اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛[3]
- يمكن المؤسسة من إجراء أفضل مقارنة مع المؤسسات الوطنية الدولية من ناحية الوضعية المالية والأداء، ويسهل قراءة المعلومات لمستعمليها من داخل الجزائر وخارجها؛[1]

---

[1] - ضيف الله محمد الهادي، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص 16-17، بتصرف

[2] - لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية(سير الحسابات وتطبيقاتها)**، الصفحة البيضاء، الجزائر، 2011، ص 12.

[3] - http :www.alukah.net/culture/47.34/24.02.2016/ a 11:20

3/مكونات النظام المحاسبي المالي SCF: وسنوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1- 4) مكونات النظام المحاسبي المالي SCF

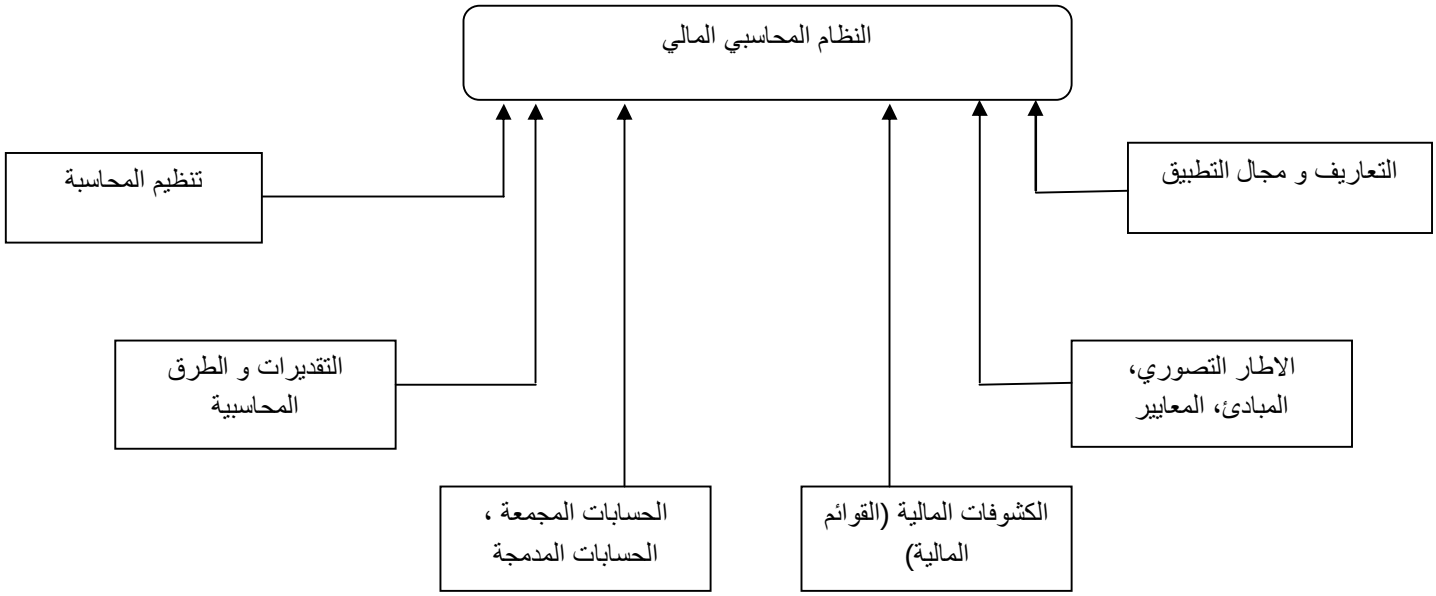

المصدر:مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص209.

4/ مجالات تطبيق النظام المحاسبي الماليscf:

- التعاونيات؛
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المنتجون لسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص على العمليات المتكررة؛[2]
- كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة؛

[1] - سفيان نقماري و رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة مستغانم، يومي 13/12 جانفي2013، ص 17.

[2] - شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائر، بودلود الجزائر، 2008، ص 21.

5/ أهداف النظام المحاسبي المالي scf :

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛[1]
- إيجاد حلول مناسبة لعمليات غير معالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني؛
- السماح للمؤسسة الاقتصادية بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية وأكثر سهولة لنحقق بها بالفعل،توضيحا أفضل للقواعد المحاسبية؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين سواء كانوا مسيرين أو مستثمرين أعضاء المستخدمين مقترضين دائمين، زبائن، جمهور، أو للدولة أي الأطراف الخارجية والداخلية؛[2]
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- المساعدة على نمو و مرودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.[3]

---

[1]- مدني بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي**، مجلة الباحث، الجزء الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص 57.

[2] - عجيلة محمد بن مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[3]- كتوش عاشور، **متطلبات النظام المحاسبي الموحد (IAS – IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، العدد السادس،**2009**، ص 293.

الفرع الثاني: تطابق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF

لمعرفة تطابق معايير الإقرار المالي الدولية و النظام المحاسبي المالي سنقدم مقارنة بينهما من جانب الإطار المفاهيمي و من جانب عرض القوائم المالية

1/ المقارنة من جانب الإطار المفاهيمي

الجدول رقم (1-3) مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير الإقرار المالي الدولية من حيث المبادئ

الإطار الفكري -IAS/IFRS	الإطار التصوري -SCF
1-مبدأ الأهمية النسبية	
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية فهي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة	حددت المادة 11من المرسوم مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعمليها تجاه الكيان العناصر قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية
2-مبدأ استقلالية السنوات	
يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمنشأة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها	وفقا لهذا المبدأ، تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها والتي تليها، ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول،أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق
3-مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ)	

يواجه معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد في تقديرهم لبعض الوقائع والأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها و مبدأ الحيطة والحذر، هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل –إيرادات- أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو المصروفات ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر ما يجب أو التخفيض المعتمد للموجودات و الدخل أو التضخيم المعتمد للمطلوبات والمصروفات	أشارت المادة 14 من المرسوم على انه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما لا يجب أن يقلل من قيمة الخصوم والأعباء تقدير بأقل مما يجب (تخفيض متعمد)، أو تقدير بأكثر مما يجب (تضخيم متعمد) يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية (سرية) أو مؤونات مبالغ فيها
4- مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)	
حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق وقواعد العرض من سنة إلى أخرى ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي) للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية الإشارة إلى ذلك في الجداول الملحقة	يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات يبرز الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم م 15 من المرسوم 156/08 الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية
5-مبدأ التكلفة التاريخية	
يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المنشآت لغرض إعداد البيانات المالية ، وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية وتقوم المطلوبات المرتبطة بخطط تقاعد العاملين بقيمتها الحالية	يعني هذا المبدأ أن يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها

	الحقيقية
6-مبدأ المطابقة بين الميزانية الاختتامية والميزانية الافتتاحية	
لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ	يجب أن تكون الميزانية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة، مادة 17 من م.ت. ويتماشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون "يجب القيام بإجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات"
7-مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني	
تغليب الجوهر على الشكل لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها و واقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني	تقيد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
8-مبدأ عدم المقاصة	
يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث، -أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر	لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات "الإيرادات" الاستثناءات تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

المصدر: سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات الإطار التقارب مع الفكري (ias – ifrs)**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010 ص 13-15.

- من خلال الجدول السابق نلاحظ المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجزائري.

2/ المقارنة من جانب القوائم المالية:

تبنى النظام المحاسبي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في IAS/IFRS وعددها 5 وهي مبينة في الجدول التالي مع الإشارة إلى فروق التسمية

الجدول رقم (1- 4) مقارنة النظام المحاسبي المالي ومعايير الإقرار المالي الدولية من حيث القوائم المالية

القوائم المالية IAS/IFRS	القوائم المالية SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل – صافي الربح أو الخسارة	حسابات النتائج
قائمة التدفق النقدي	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملحق

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 15

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

1- دراسة: بالرقي تيجاني، شرشاقة الياس،(2013) بعنوان: مدى ملائمة معايير الإقرار المالي الدولية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمة تطبيقيه في بيئة المنشآت الجزائرية، وهدفت أيضا إلى تحديد نقاط الضعف التي تميز المنشآت الجزائرية والتي ستكون عائقا أمام قدرتها على تبني وتطبيق متطلبات المعايير، كما هدفت إلى اقتراح توصيات لمعالجة هذه النقاط وهو ما شأنه المساهمة ولو بشكل بسيط في تقوية بنيتها التحتية وجعلها قادرة على تبني وتطبيق متطلبات معايير الإقرار المالي الدولي،

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على الاستبيان حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وبعد التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يؤدي تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين أدائها المحاسبي من خلال زيادة قدرة المؤسسة على توصيل معلومات تعكس بصورة صادقة ما يفترض أن تعكسه المعلومة المحاسبية دون خطأ أو تحيز شخصي، وبوجود التبسيطات التي أدخلت على المعايير فإن ذلك يؤدي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بأقل تكلفة وأكبر منفعة

- تواجه بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية معوقات لتطبيق متطلبات معايير الإقرار المالي الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهمها أساسا يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة من عدم فصل الملكية عن الإدارة، وغياب المساءلة الخارجية وعدم الرغبة في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة ونقص الموارد المالية، وكذلك عدم تكييف التشريعات والقوانين مع التغيرات الدولية يعتبر عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.

2- دراسة: شعيب شنوف،(2014) بعنوان: كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة المؤسسة العدد الثالث، جامعة بومرداس، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية، وإبراز تطبيقها في إعداد وتحليل القوائم المالية للمؤسسات

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على استبيان حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي وبعد التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تواجه المؤسسات صعوبات في كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

- هناك عدم فهم لبعض المبادئ والإجراءات التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية، مثل محاسبة القيمة العادلة؛

- المؤسسات في الجزائر مازالت تعمل بمبدأ التحفظ والسرية وهذا ما لا يتطابق مع فلسفة المعايير المحاسبية الدولية التي تقر بمبدأ الشفافية.

2- دراسة: فاطمة علي مصباح المجربي، (2012)، بعنوان: قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية اللبي على تبني وتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية اللبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك ومن ثم اقتراح الحلول والتوصيات التي قد تسهم من الحد من تلك المعوقات.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان وعلى المنهج الوصفي التحليلي وبعد التحليل توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

-وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل، وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإقرار المالي الدولية واتفاق العينة بوجود نظام مالي يمكنه تبني معايير الإقرار المالي الدولية

-وجود معوقات تحول دون القدرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية بشكل كامل من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف التعليم الجامعي.

3-دراسة: ظاهر شاهر القشي(2014): واقع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة رؤى الاقتصادية العدد السادس، جامعة جدارا الأردن، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تلك القدرة، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة للحد من تلك المعوقات
ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على استبيان احتوى على أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وبعد التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية:
لا تملك المؤسسات الجزائرية القدرة على التطبيق الفعلي لمعايير الإقرار المالي الدولية وذلك على المدى

القصير والمتوسط، وهناك تدني كبير جدا في قدرة مؤسسات التشريع، ومؤسسات التعليم، ومؤسسات التدقيق والرقابة على الإلمام وتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية، وقد وجد عدد من المعوقات التي تقف أمام قدرة التطبيق والتي تمثلت في سرعة تبني المعايير و الإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة لتبنيها، وعدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، وضعف الإدارات المالية بالمؤسسات الجزائرية، وعدم وجود هيئة وجمعية أو مؤسسة مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية، ومقاومة التغيير.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1/ دراسةAL-Shib 2015 بعنوان: "Financial Consequences of Adopting IASas"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على تكلفة رأس المال للشركات المدرجة ببورصة وتبيين الآثار المالية لتبني معايير المحاسبة الدولية ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي واعتمد في دراسته على الاستبيان وبعد التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج التالية: حدوث انخفاض في تكلفة رأس المال خلال فترة الدراسة وعدم حدوث تحسن في انخفاض تكلفة رأس المال، وبالتالي تشير الدراسة إلى أن التحسن تم بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، وعليه توصلت الدراسة إلى وجود تحسن في انخفاض تكلفة رأس المال إلى حد ما بشكل إجمالي نتيجة إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية

2/ دراسة Lantto & Sahlström(2009) بعنوان Impact of InternationalFinancial Reporting Standard adoption on key financial ratios

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي على النسب المالية الرئيسية، وللوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب تحليل الفروق بين النسب المالية المحسوبة قبل وبعد التحول إلى معايير الإقرار المالي الدولية واختبار دلالات إحصائية من الخلافات من خلال استخدام خطوتين: الأولى التحقق في ما إذا كانت بنود البيان المالي (المركز المالي والدخل) تغيرت بعد التحول إلى معايير الإقرار المالي الدولية، والثانية مواصلة التحقيق في معايير الإقرار المالي الدولية والكشف عن سبب الاختلاف في النسب المالية.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن اعتماد معايير الإقرار المالي الدولية قد غير من حجم نسب المحاسبة الرئيسة، كما أشارت الدراسة إلى ما هو أكثر من ذالك وهو أن اعتماد قواعد قيم المحاسبة المباشرة والشروط الصارمة على قضايا معينة كانت السبب وراء التغيرات التي لوحظت في النتائج المحاسبية والنسب المالية.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

يجدر بنا بعد تعرضنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت إحدى جزئيات موضوع الدراسة الإشارة إلى ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

ومن خلال عرض الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث إذ أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا حيث تبين لنا ما يلي:

1/أوجه التشابه:

- تطرقت معظم الدراسات إلى المعايير المحاسبية؛
- اعتمدت كل الدراسات على المنهج التحليلي الوصفي؛
- حاولت معظم الدراسات إبراز أهم المعوقات التي تحد من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية؛
- اعتمدت معظم الدراسات عن الاستبيان؛

2/أوجه الاختلاف:

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تطرقت إلى "إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية في مذكرات تخرج ماستر أكاديمي على حد علم الطالبة؛
- الاختلاف في الحدود الرمانية والمكانية؛
- الاختلاف من حيث عينة الدراسة؛
- تطرقت دراستنا إلى التطابق بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير الإقرار المالي الدولية IFRS؛
- التفصيل في التطرق إلى معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والإشارة إلى كل ما يتعلق بها؛

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى معايير الإقرار المالي الدولية والنظام المالي المحاسبي، يتضح أن توحيد الأعمال المحاسبية جار على قدم وساق وذلك نتيجة لظهور العولمة وسقوط العوائق التجارية حيث أصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أولويات كل الدول بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية والجزائر من بين هذه الدول التي تحاول تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS رغم وجود إشكالية في تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأساسيات معايير الإقرار المالي الدولية IFRS من جانب المفهوم والأهمية والأهداف وهيئة إصدارها وتفسيراتها ومزايا ومحددات تطبيقها، كما قمنا بإعداد جدول عرضنا فيه معايير الإقرار المالي الدولية ، واشرنا كذلك إلى استثناءات ومعوقات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ، بعد ذلك تطرقنا إلى ماهية النظام المحاسبي المالي scf حيث اشرنا إلى تعريفه وأهميته وأهدافه ومكوناته ومجالات تطبيقه وتطابقه مع هذه معايير الإقرار المالي الدولية،كما تناولنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سابقا.

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري الخاص معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والذي تناولنا فيه أساسيات حول معايير الإقرار المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، حيث تعد معايير الإقرار المالي الدولية حديث الساعة كونها أصبحت تحظى بالقبول العام من طرف جميع الدول ونظرا لانفتاح الجزائر على العالم الخارجي فلقد ارتأينا أن نقدم هذه الدراسة بعنوان إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات وذلك كمحاولة منا لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه تطبيق هذه المعايير في المؤسسات الجزائرية.

حيث تناولنا حيث تطرقنا إلى ماهية معايير الإقرار المالي الدولية كما اشرنا كذلك إلى النظام المحاسبي المالي وقدمنا بعض الدراسات السابقة للموضوع، ومن أجل تدعيم هذا الجانب وللإجابة عن إشكالية وفرضيات الموضوع استخدمنا استبانة لدراسة أراء الموظفين في مؤسسة "بيوفارم" بالجزائر حيث يتم استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين

المبحث الأول: الدراسة الميدانية الطريقة والإجراءات

المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول:الدراسة الميدانية الطريقة والإجراءات

المطلب الأول: عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من العاملين ومدراء في مؤسسة "بيوفارم"وهي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1991 ولها رأس مال قدره 5104375000دج، يقع مقرها في الجزائر العاصمة، وتتمثل في مجتمع متكامل يعمل في مجال تطوير وإنتاج الأدوية وتوزيعها على الصيدليات والإعلام الطبي والخدمات اللوجيستية.

المطلب الثاني: طرق الدراسة

نظرا للأهمية التي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح و انجاز أي دراسة، فقد استهدفنا من خلال هذا المطلب إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل التي استخدمناها في جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني، وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فيئات العينة، بالإجابة على محاورها الاستبيانية، و للوصول للنتائج المراد تحقيقها استخدمنا الأدوات التالية:

- الوثائق والمعلومات
- المقابلات الشخصية
- الاستبانة

بحيث استخدمنا هذه الأدوات بصفة متكاملة، وقد تم التركيز على الاستبانة الذي حاولنا من خلاله تدارك أوجه القصور التي ميزت أدوات العمل الميداني الأخرى، باعتبار الاستبيان هو الأكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية، ومما يؤكد كذلك أهمية هذه الأداة أن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لأداة الاستبانة ولذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الاستبانة من خلال التحضير، التحليل، و استخلاص النتائج

الفرع الأول: أدوات الدراسة

بناءا على ما سبق ومن أجل جمع البيانات ومعالجتها في هذا البحث تم الاعتماد على الوسائل التالية للحصول على المعلومات اللازمة وهي كالتالي:

أولا: جمع الوثائق و المعلومات

- النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية
- التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المهنية
- بحوث عملية ومقالات قام بها باحثون ومختصون وهيئات وطنية ودولية تنشط في هذا المجال

إضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من الحصول على معلومات، يأتي في مقدمتها شبكة الانترنت من خلال الاطلاع وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة، خاصة على المستوى الدولي والعربي التي ساعدتنا كثيرا في توجيه دراستنا وتصور منهجية العمل الميداني، من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبو إليه.

ثانيا: المقابلات

إن عنصر المقابلات في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام ورئيسي للحصول على المعلومات حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية، حيث حاولنا في هذا الصدد استقصاء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي وذلك بإجراء حوار مع البعض مع هذه الأطراف

وفي هذا المجال نشير إلى أن تركيزنا كان منصبا نحو المقابلات غير الرسمية، وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية من بعض الإجراءات الرسمية كاستصدار إفادة بحث من الجامعة أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته، مما يؤثر كل ذلك ويمس سرعة الحصول على المعلومات.

ومن خلال قيامنا بالمقابلات غير الرسمية استطعنا توسيع مجال الفيئات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالدراسة وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات غير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، إلا أنه مثل مصدرا اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة إثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها.

ثالثا: الاستبانة

نظرا للمشاكل والعراقيل التي واجهتنا في مراحل مختلفة من إعداد هذا البحث، وأمام حدود أدوات الدراسة السابقة الذكر كالمقابلة مثلا، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبانة، وذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية والوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

الفرع الثاني: تحضير الاستبيان

سنتناول في هذا الفرع مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها بدأ من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مرورا بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات والطريقة المعتمدة لاختيار الأولي لها وصولا إلى معالجة الاستمارات.

أولا: تصميم الاستمارة

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة حتى تكون سهلة الفهم حيث تمحورت هذه الأسئلة حول موضوع إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية ومدى قدرة المؤسسات على تطبيقه كما خصصنا أسئلة حول المعوقات والعراقيل التي تقف أمام تطبيق هذه المعايير وأسئلة الحلول المقترحة للحد من هذه المعوقات.

وقد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة والزملاء وكذلك بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال والذين وجهونا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان وقد حاولنا قدر الإمكان الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل بالمقابل على طرح مجموعة الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط حتى نجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصي، من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية، لما لاحظاه من نقص في المعلومات حول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر استمارة الاستبيان، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشاهدة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم الإجابة بكل موضوعية، وإحاطتهم بأن المعلومات عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أشرنا إلى الجهة التي ينتمي إليها الطالب، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة مع شكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

ثانيا: هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان أربع أقسام كل قسم يحتوي على عدد من الأسئلة ولقد وتوزعت الأسئلة كما يلي:

- **الجزء الأول:** تضمن أسئلة عامة متعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة.
- **الجزء الثاني:** وتضمن ثلاث محاور تضم 30 سؤالا قسمت كما يلي:
- **المحور الأول:** تضمن هذا القسم 10 فقرات وهي عبارة عن أسئلة شاملة متعلقة بمدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.
- **المحور الثاني:** تضمن هذا القسم 10 فقرات وهي عبارة عن أسئلة حول المعوقات التي تقف أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

المحور الثالث: تضمن هذا القسم 10 فقرات وهي عبارة عن أسئلة تتعلق بمتطلبات التطبيق والحلول المقترحة من أجل تسهيل تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

ثالثا: تحكيم الاستبيان

قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل عدد من المحكمين[1] منهم أساتذة وباحثين جامعيين مختصين في مجال المحاسبة الدولية ومختصين كذلك في إعداد وإدارة الاستبيان، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات؛
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وفي الأخير وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

ثالثا: نشر وتوزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (1) جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من المهنيين

الجدول رقم (2 -1) عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	55	100
عدد الاستمارات المفقودة	9	16.36
عدد الاستمارات الملغاة	6	10.91
عدد الاستمارات المعتمدة	40	72.73

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان

[1]- **المحكمين: انظر الملحق رقم (03)**

التحليل:

من خلال الجدول (2-1) بلغت نسبة الاستمارات المعتمدة 72.73 وهي نسبة مقبولة في نظرنا من أجل استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

ولقد تم اعتماد مقياس ليكارت (Likert) المكون من 05 درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 2) درجة أهمية بنود الاستمارة

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة.

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وسنوضح ذلك من خلال الجدول رقم (2 -3)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي، طريقة حساب ليكارت الخماسي مثلا 5-4= 1 والنسبة 4/5= 0.8 تضاف إلى اقل قيمة من محتوى مجالات ليكارت الخماسي

الجدول رقم (2 – 3) مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	1.79-01	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2
درجة الأهمية	منخفضة		متوسطة		عالية

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

الفرع الأول: الأساليب المستعملة :

- برنامج الجداول الالكترونية (**EXCEL**) لعرض وتحليل البيانات؛
- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج **S**tatistical **P**ackage For **S**ocial **(SciencesSPSS)** واعتمدت عملية التحليل على تحليل الاعتمادية للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا (α)؛
- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرار، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لبيان خصائص العينة ؛
- معامل T- Test oen simple
- تحليل التباين الأحادي **ONE WOY ANOVA**

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة

الجدول رقم (2 -4) نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة

الرقم	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
01	مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية	10	0.777
02	المعوقات التي تواجه تطبيق معاير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية	10	0.943
03	متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والحلول المقترحة لتطبيقها	10	0.932
	المجموع	**30**	**0.905**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS

التحليل:

من خلال الجدول رقم (2 -4) يتضح أن معاملات الثبات كانت عالية بالنسبة لكل محور إذا أن معامل الثبات للمحور الأول (مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية) والذي تضمن 10 فقرات كان معامل الثبات بدرجة (0.777) وهي درجة عالية، كما أن معامل الثبات للمحور الثاني (المعوقات التي تواجه تطبيق معاير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية) وتضمن 10 فقرات وفيه بلغ معامل الثبات درجة (0.943) وهي درجة عالية جدا، و المحور الثالث (متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والحلول المقترحة لتطبيقها) بلغ معامل الثبات درجة (0.932) وهي درجة عالية جدا، أما معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان (30) فكان بدرجة 0.905 وهي درجة عالية جدا مما يكسب الاستبيان مصداقية كبيرة لتحقيق ما تتطلبه الدراسة.

المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

أولا: الفئة العمرية

جدول رقم (2-5) : توزيع عينة دراسة حسب الفئة العمرية

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	**1**	**2.5%**
من 26 إلى 30سنة	**10**	**25%**
من 31 إلى 40 سنة	**22**	**55%**
أكثر من 41 سنة	**7**	**17.5%**
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم (2 -1) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

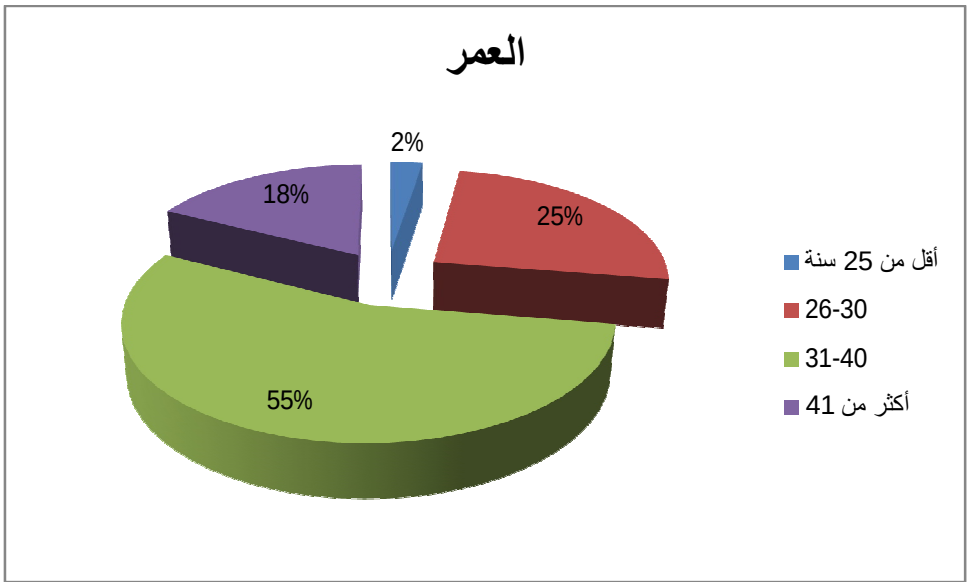

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

التحليل:

من خلال الجدول (2-5) يتضح لنا توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة ، حيث نلاحظ أن أكثر الفئات العمرية تكرارا هي الفئة الثالثة (31-40) بنسبة 55 %، ثم تليها الفئة العمرية الثانية (26-30) بنسبة 25% ، وتليها الفئة الرابعة (أكثر من 25 سنة) بنسبة 17.5%وأقل الفئات تكرارا هي الفئة الأولى بنسبة 2.5 %، والسبب إن الفئات العمرية المتقدمة في العمر أكثر تكرارا من الفئات الأخرى هو الخبرة المهنية التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، فهي مؤشر جيد لإعطاء نتائج واضحة ودقيقة للدراسة الميدانية.

ثانيا: المستوى التعليمي

جدول رقم(2 -6) : توزيع عينة دراسة حسب الشهادة

البيان	التكرار	النسبة
ثانوي فأقل	00	00
بكالوريا	00	00
جامعي	22	55%
دراسات عليا	11	45%
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (2 -2) توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة

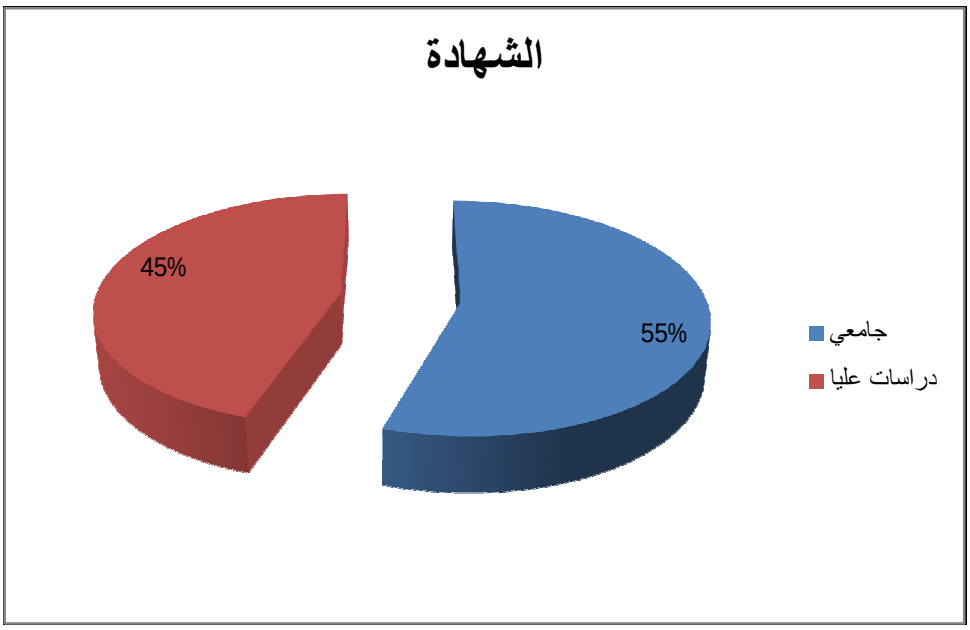

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

التحليل:

من خلال الجدول(2 – 6) نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي جامعي، إذا أن نسبة 55% من العينة من حملة شهادة جامعية، تليها فئة أصحاب الدراسات العليا بنسبة **45%** أما الفئتين ثانوي فأقل وبكالوريا فكانت نسبة وجودهما منعدمة في هذه الدراسة مما يبين أن كل أفراد عينة الدراسة يتمتعون بمستوى من التأهيل العلمي.

ثالثا: نوع المنصب

الجدول رقم (2 -7): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المنصب

البيان	التكرار	النسبة
مساعد محاسب	4	10%
محاسب لدى المؤسسة	11	27.5%
إطار جبائي	8	20%
إطار مالي	17	42.5%

المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (2 -3) توزيع عينة الدراسة حسب نوع المنصب

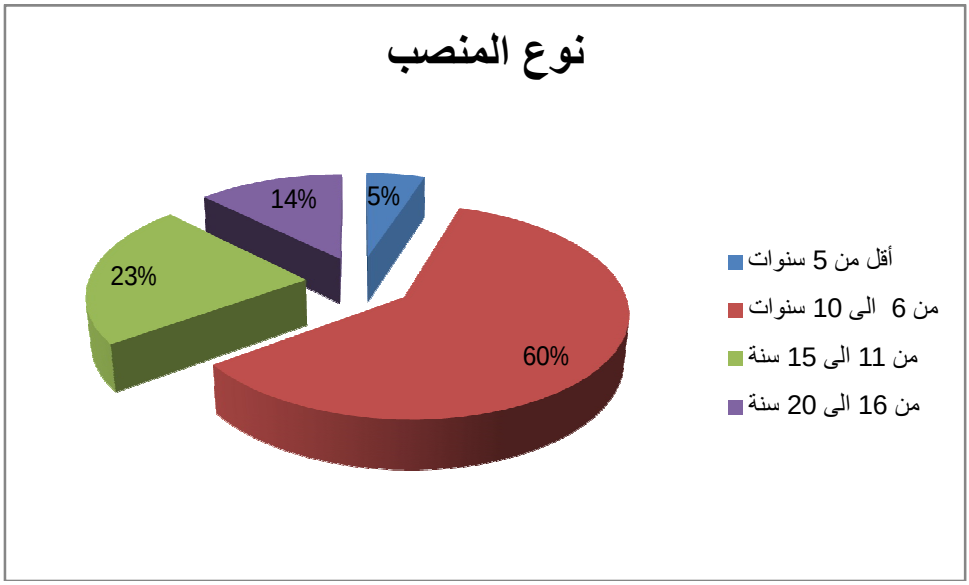

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

التحليل:

من خلال الجدول رقم (2 -7)نلاحظ أن نسبة 42.5% من المستجوبين كانت في الفئة الثالثة (إطار مالي) وهي أعلى نسبة، وتليها نسبة 27% كانت في الفئة الأولى (محاسب لدى مؤسسة)، بعدها تأتي الفئة الرابعة (إطار جبائي) بنسبة 20% وتحصلت الفئة الثانية (مساعد محاسب) على أدنى نسبة وهي 10%.

رابعا: الأقدمية في المؤسسة

الجدول رقم (2 -8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة
05 سنوات فأقل	2	5%
من **06**إلى **10** سنوات	24	60%
من**11** إلى **15** سنة	9	22.5%
من **16** إلى **20**سنة	5	12.5%
21 سنة فأقل	00	00
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (2- 4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

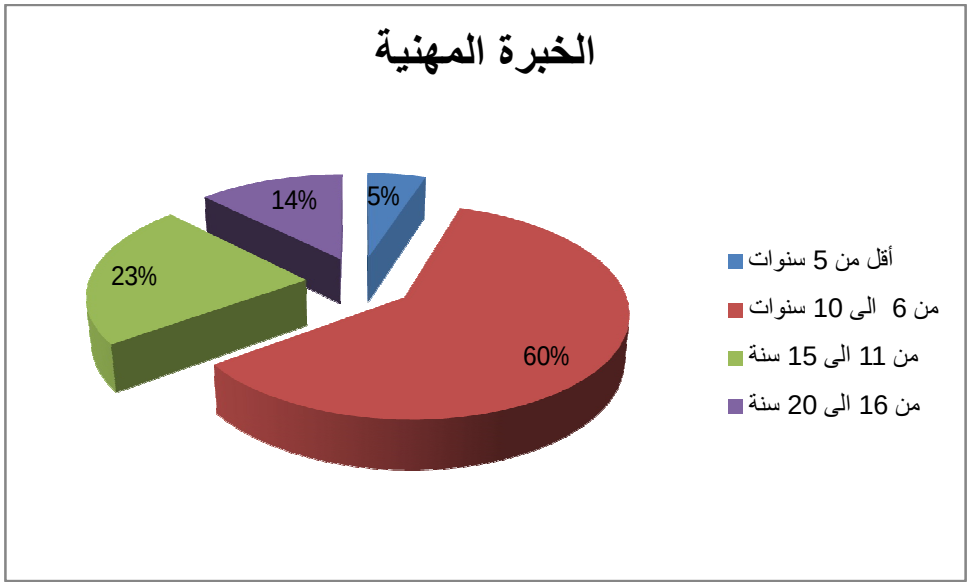

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج الاستبيان

التحليل:

نلاحظ من الجدول (2-8) أن اكبر نسبة كانت 60% من الفئة الثانية (06-10سنوات) تلتها الفئة الثالثة (11-15 سنة) بنسبة 22.5%، ثم الفئة الرابعة (16-20) بنسبة 12.5%، وبعدها الفئة الأولى (أقل من 05 سنوات) بنسبة 5% وهذه النتائج تدل على أن عينة الدراسة تتمتع بقدرة كافية على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على متغيراتها بكل موضوعية والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة

القرع الأول: عرض استجابات الأفراد حول متغيرات الدراسة:

سنحاول في ما يلي عرض وتحليل وتقييم البيانات المجمعة من عينة الدراسة وذلك لمعرفة اتجاهات الأفراد في الإجابة على الفقرات من خلال التكرار والنسبة المئوية

1. مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS: وفي ما يلي عرض لتقييم الإجابات عن فقرات المحور الأول (مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية)

الجدول رقم (2 -9): مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الرقم	العبارات		المحور الأول: مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	25	13		2	
		النسبة المؤوية %	62.5	32.5		5	
02	ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	19	19		2	
		النسبة المؤوية %	47.5	47.5		5	
03	إلمام المدققين الخارجيين بالجزائر بعمليات القياس والإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS	التكرار	21	17		2	
		النسبة المؤوية	52.5	42.5		5	

		%					
04	قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولي IFRS	التكرار	27	13			
		النسبة المؤوية %	67.5	32.5			
05	إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	22	14	2		2
		النسبة المؤوية %	55	35	5		5
06	إلمام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	21	19			
		النسبة المؤوية %	52.5	47.5			
07	إلمامك الشخصي بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	22	18			
		النسبة المؤوية %	55	45			
08	إلمامك الشخصي بالمحاسبة الدولية ككل	التكرار	16	24			
		النسبة المؤوية %	40	60			
09	الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	14	26			
		النسبة المؤوية	35	65			

		%					
10	تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS يساهم في رفع قيمة المؤسسة	التكرار	13	27			
		النسبة المؤوية %	32.5	67.5			
	المجموع	**النسبة المؤوية %**	**46.75**	**47.5**	**0.5**	**1.5**	**0.5**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2 -9) نلاحظ أن ما نسبته 47.5% من أفراد العينة في مؤسسة بيوفارم يوافقون بدرجة موافق على أن للمؤسسات الجزائرية القدرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ويرجع موقفهم في ذلك بشكل أساسي إلى رؤيتهم بأن تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS يساهم في رفع قيمة المؤسسة وذلك بنسبة.67.5%، ويرجع موقفهم كذلك إلى أن الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وذلك بنسبة 65%، ونلاحظ كذلك أن ما نسبته 46.75% من أفراد العينة موافقون وبشدة على انه للمؤسسات الجزائرية القدرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ويرجع موقفهم في ذلك بشكل أساسي إلى رؤيتهم الجامعات الجزائرية قادرة على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وأن ما نسبته 1.5% غير موافقين إن المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ونلاحظ أن نسبة أفراد العينة المحايدين وغير الموافقين بشدة جاءت متساوية وبلغت 0.5%.

وكحوصلة المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

2- المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS : و في ما يلي عرض لتقييم الإجابات عن فقرات المحور الثاني **(المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS)**

الجدول رقم (2 -10): المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الرقم	العبارات		المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS				
			موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	11	17	6	4	2
		النسبة المؤوية %	27.5	42.5	15	10	5
2	يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	12	20	4		4
		النسبة المؤوية %	30	50	10		10
3	مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	11	25		2	2
		النسبة المؤوية %	27.5	62.5		5	5
4	ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	15	19	2	4	
		النسبة المؤوية %	37.5	47.5	5	10	

5	عدم إلمام المسؤولين في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	17	18	3		2
		النسبة المؤوية %	42.5	45	7.5		5
6	عدم وجود جهات رقابية سبب في عدم التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	15	19	2	2	2
		النسبة المؤوية %	37.5	47.5	5	5	5
7	إن الخطط الاكادمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	14	22	2		2
		النسبة المؤوية %	35	55	5		5
8	سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	14	19	3	4	
		النسبة المؤوية %	35	47.5	7.5	10	
9	تدني مستوى خبرة المدققين من أسباب عدم التزامهم بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	12	21	3	2	2
		النسبة المؤوية %	30	52.5	7.5	5	5
10	البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	10	19	3	4	4
		النسبة المؤوية %	25	47.5	7.5	10	10

المجموع	النسبة المؤوية%	32.75	49.75	7	5.5	5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل واتخاذ القرار الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2 -10) نلاحظ أن ما نسبته 49.75% من أفراد العينة في مؤسسة "بيوفارم"يوافقون بدرجة موافق على وجود معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية ويرجع موقفهم في ذلك بشكل أساسي إلى رؤيتهم بأن مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وذلك بنسبة 62.5%، ونلاحظ كذلك أن ما نسبته 32.75% من أفراد العينة موافقون وبشدة على وجود معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وأن ما نسبته 7% محايدين، وما نسبته 5.5% غير موافقين على وجود معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وما نسبته 5%غير موافقين بشدة على ذلك.

وكحوصلة توجد معوقات تواجه وتعرقل تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

3- متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها وفي ما يلي عرض لتقييم الإجابات عن فقرات المحور الثالث (المحور الثالث: متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها)

الجدول رقم (2 -11):متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها

الرقم	**العبارات**		**المحور الثالث: متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها**				
			موافق	**موافق بشدة**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يجب إنشاء مراكز موحدة للتدريب	التكرار	19	19		2	

	على كيفية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	النسبة المؤوية%	47.5	47.5		5	
2	ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	12	26		2	
		النسبة المؤوية%	30	65		5	
3	ضرورة التعامل مع جمعيات مهنية دولية متخصصة في معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	16	22		2	
		النسبة المؤوية%	40	55		5	
4	ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	11	27			2
		النسبة المؤوية%	27.5	67.5			5
5	ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	14	24			2
		النسبة المؤوية%	35	60			5
6	ضرورة منح تربص للأساتذة الجامعين في تخصص المحاسبة بدول خبيرة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	13	25			2
		النسبة المؤوية%	32.5	62.5			5
7	ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بالجزائر	التكرار	14	24			2
		النسبة المؤوية%	35	60			5

8	ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي	التكرار	17	21	2		
	الدولي IFRS من خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية	النسبة المؤوية %	42.5	52.5	5		
9	تحديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر	التكرار	17	21	2		
		النسبة المؤوية%	42.5	52.5	5		
10	تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	التكرار	21	15	2		2
		النسبة المؤوية%	52.5	37.5	5		5
المجموع		النسبة المؤوية%	38.5%	56%	1.5%	1.5%	2.5%

المصدر:إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2 -11) نلاحظ أن ما نسبته 56% من أفراد العينة في مؤسسة "بيوفارم"يوافقون بدرجة موافق على وجود متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وحلول للحد من معوقات تطبيقها ويرجع موقفهم في ذلك بشكل أساسي إلى رؤيتهم ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS وذلك بنسبة 67.5%، وكذلك يرجع موقفهم إلى ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بنسبة 65%، ونلاحظ كذلك أن ما نسبته 38.5% من أفراد العينة موافقون وبشدة على وجود معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS، وما نسبته 2.5%من أفراد العينة غير موافقين بشدة على ذلك ،ونلاحظ أن نسبة أفراد العينة المحايدين وغير الموافقين جاءت متساوية وبلغت 1.5%.

وكحوصلة توجد عدة حلول ومتطلبات يجب أن تطبق لكي تحد من وجود المعوقات التي تمنع تطبيق معايير الإقرار المالي في المؤسسات الجزائرية.

الفرع الثاني: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة

المحور الأول: مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الجدول رقم(2 -12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.52	0.75	2	**عالية**
2	ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.37	0.74	3	**عالية**
3	إلمام المدققين الخارجيين بالجزائر بعمليات القياس والإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS	4.42	0.74	3	**عالية**
4	قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولي IFRS	4.67	0.47	7	**عالية**
5	إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.35	0.97	1	**عالية**
6	إلمام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.52	0.50	4	**عالية**
7	إلمامك الشخصي بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.55	0.50	4	**عالية**
8	إلمامك الشخصي بالمحاسبة الدولية ككل	4.40	0.49	5	**عالية**
9	الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.35	0.48	6	**عالية**
10	تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs يساهم في رفع قيمة المؤسسة	4.32	0.47	7	**عالية**

المجموع	4.26	0.71		**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل واتخاذ القرار الإحصائي

من خلال الجدول رقم (2 -12) نلاحظ أن العبارة لخامسة (إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS) جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي العبارات بمتوسط حسابي بلغ 4.35 وانحراف معياري بلغ.0.97 بدرجة عالية، وبعدها مباشرة جاءت العبارة الأولى (تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ4.52 وبدرجة عالية و بانحراف معياري قدره 0.75، وجاءت في الرتبة الأخيرة كل من العبارتين العاشرة (تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS يساهم في رفع قيمة المؤسسة) والعبارة الرابعة (قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولي IFRS) بمتوسط حسابي قدرة 4.32 و4.67 على التوالي و بانحراف معياري متساوي قدره 0.47،أما المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بلغ 4.26 وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي 0.71 وبدرجة عالية وهذا ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الجدول رقم (2 -13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	3.37	1.12	3	**متوسطة**
2	يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	3.90	1.15	2	**عالية**
3	مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.02	0.97	6	**عالية**
4	ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام تطبيق	4.12	0.91	9	**عالية**

	معايير الإقرار المالي الدولي IFRS				
5	عدم إلمام المسؤولين في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.20	0.96	7	**عالية**
6	عدم وجود جهات رقابية سبب في عدم التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.07	1.04	4	**عالية**
7	إن الخطط الاكادمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.15	0.92	8	**عالية**
8	سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.07	0.91	9	**عالية**
9	تدني مستوى خبرة المدققين من أسباب عدم التزامهم بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	3.97	1.02	5	**عالية**
10	البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	3.67	1.24	1	**عالية**
المجموع		3.61	0.97		**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل واتخاذ القرار الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2 -13) نلاحظ أن العبارة العاشرة (البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي العبارات بمتوسط حسابي بلغ 3.67 وانحراف معياري بلغ 1.24 بدرجة عالية، وبعدها مباشرة جاءت كل من العبارتين(يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS)و (يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) في الترتيب الثاني والثالث بمتوسط حسابي بلغ3.90 و 3.37 على التوالي لكلا العبارتين وبدرجة عالية و بانحراف معياري قدره 1.15 و 1.12على التوالي، أما في الرتبة الأخيرة جاءت كل من العبارتين الرابعة (ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام

تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRS) والثامنة (سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) بمتوسط حسابي قدره4.12 و 4.07 على التوالي وانحراف معياري قدره 0.91 لكل منهما، وبلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والانحراف المعياري بلغ 0.97 و بدرجة متوسطة عالية وهذا ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

المحور الثالث: متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها

الجدول رقم (2 -14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثالث

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	يجب إنشاء مراكز موحدة للتدريب على كيفية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.37	0.74	5	**عالية**
2	ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.20	0.68	7	**عالية**
3	ضرورة التعامل مع جمعيات مهنية دولية متخصصة في معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.30	0.72	6	**عالية**
4	ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.12	0.85	4	**عالية**
5	ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.20	0.88	2	**عالية**
6	ضرورة منح تربص للأساتذة الجامعين في تخصص المحاسبة بدول خبيرة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.17	0.87	3	**عالية**
7	ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار	4.20	0.88	2	**عالية**

	المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بالجزائر				
8	ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRS من خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية	4.37	0.58	8	**عالية**
9	تجديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر	4.37	0.58	8	**عالية**
10	تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.	4.32	0.97	1	**عالية**
المجموع		4.23	0.93		**عالية**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إجابات الاستبانة وبرنامج spss

التحليل واتخاذ القرار الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2 -14) نلاحظ أن العبارة العاشرة (تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) جاءت في المرتبة الأولى من بين باقي العبارات بمتوسط حسابي بلغ 4.32 وانحراف معياري بلغ 0.97 بدرجة عالية، وبعدها مباشرة جاءت كل من العبارة الخامسة (ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) والعبارة السابعة (ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بالجزائر) في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ4.20 لكلا العبارتين وبدرجة عالية و بانحراف معياري قدره 0.88 لكل منهما، أما في الرتبة الأخيرة جاءت كل من العبارتين الثامنة (ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRS من خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية) والتاسعة (تجديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر IFRS) بمتوسط حسابي قدره 4.37 لكل منهما وكذلك انحراف معياري متساوي قدره 0.97 لكل منهما، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها 4.23 وبلغ الانحراف المعياري 0.93 و بدرجة عالية وهذا ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود متطلبات وحلول تحد من معوقات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وعرض وتحليل نتائج الفروق

الفرع الأول: اختبار فرضات الدراسة

من أجل اختبار صحة الفرضيات نعتمد على بعض الأساليب الإحصائية المناسبة والممثلة في المتوسطات الحسابية الكلية لكل محور و One-Sample Test ونستند على الجدول رقم (2 -17)

الجدول رقم (2 -15) دراسة المعنوية لمحاور الاستبيان

المحاور	المتوسط الحسابي	القيمة المخيرة	فرق المتوسط	قيمة T	مستوى المعنوية
مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS	4.26	3	3.03	37.65	0.00
المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.	3.61	3	2.69	23.53	0.00
متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.	4.23	3	4.36	28.70	0.00

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج spss

1/ اختبار الفرضية الأولى:

تتعلق الفرضية الأولى بقدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وتشير إلى:

0H: لا توجد قدرة للمؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS عند مستوى(α= 0.01)

1H: توجد قدرة للمؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS عند مستوى(α= 0.01).

من خلال الجدول رقم (2 -15) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول كانت قيمته 4.26، حيث تندرج ضمن مجال الفئة الرابعة [4.2– 5] حسب مقياس ليكارت الخماسي (باتجاه موافق بشدة)، وأن قيمة فرق المتوسط قدرها 3.03، و قيمةT بلغت 37.65،حيث تم اختبار نسبة أفرادا لعينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة كانت إجابتهم فوق الحياد أي موافقون بشدة على أن هناك قدرة للمؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

ومما سبق وبما أن مستوى المعنوية يساوي 0.00 أي أقل من 0.01 نصل إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية 1H: توجد قدرة للمؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS عند مستوى(α= 0.01).

2/ اختبار الفرضية الثانية:

تتعلق الفرضية الثانية بالمعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية وتشير إلى:

0H: لا توجد معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

1H: توجد معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

من خلال الجدول (2 -15) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثاني كانت قيمته 3.61، حيث تندرج ضمن مجال الفئة الرابعة [3.4 – 4.19] حسب مقياس ليكارت الخماسي (باتجاه موافق)، وأن قيمة فرق المتوسط قدرها 2.69، و قيمةT بلغت 23.53، حيث تم اختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة كانت إجابتهم فوق الحياد أي موافقون على أن هناك معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

ومما سبق وبما أن مستوى المعنوية يساوي 0.00 أي أقل من 0.01 نصل إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية 1H: توجد معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

3/ اختبار الفرضية الثالثة:

تتعلق الفرضية الثالثة بمتطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية، وتشير إلى:

0H: لا توجد متطلبات لتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وحلول تقترح للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

1H: توجد متطلبات لتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وحلول تقترح للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

من خلال الجدول رقم (2 -15) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثالث كانت قيمته4.23، حيث تندرج ضمن مجال الفئة الرابعة [4.2– 5] حسب مقياس ليكارت الخماسي (باتجاه موافق بشدة)، وأن قيمة فرق

المتوسط قدرها 4.36، وقيمةT بلغت 28.70، حيث تم اختبار نسبة أفراد العينة فوق الحياد أي نسبة أفراد العينة كانت إجابتهم فوق الحياد أي موافقون بشدة على أن هناك متطلبات لتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وحلول تقترح للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.

ومما سبق وبما أن مستوى المعنوية يساوي 0.00 أي أقل من 0.01 نصل إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية 1H: أي توجد متطلبات لتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وحلول تقترح للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية عند مستوى(α= 0.01).

الفرع الثاني: عرض وتحليل الفروق في آراء مجتمع الدراسة

عرض وتحليل نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية

1- عرض وتحليل نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الأول (مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية (IFRS)

الجدول رقم (2 -16) نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الأول

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	F	مستوى الدلالة
داخل المجموعة	0.88	0.29	3	0.557	0.64
خارج المجموعة	19.10	0.53	36		
المجموع	19.98		39		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

التحليل و اتخاذ القرار الإحصائي:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة وجود فروق في آراء الدراسة من خلال متغير الخبرة حول فقرات المحور الأول (مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS) والنتائج المبينة في الجدول رقم (2 -16) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.557، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.64، وبما أن F المحسوبة جاءت أقل من القيمة الاحتمالية فإن جميع فقرات المحور الأول غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α= 0.01)، مما يعني عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة من خلال متغير الخبرة المهنية حول المحور الأول مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS.

2-عرض وتحليل نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثاني (المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية).

الجدول رقم (2 -17) نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثاني

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	F	مستوى الدلالة
داخل المجموعة	0.363	0.121	3	0.120	0.94
خارج المجموعة	36.381	0.011	36		
المجموع	36.744		39		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

التحليل واتخاذ القرار الإحصائي:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة وجود فروق في آراء الدراسة من خلال متغير الخبرة حول فقرات المحور الثاني (المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية) والنتائج المبينة في الجدول رقم (2 -17) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.120، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.94، وبما أن F المحسوبة جاءت أقل من القيمة الاحتمالية فإن جميع فقرات المحور الأول غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α= 0.01)، مما يعني عدم وجود فروق في آراء أفراد العينة من خلال متغير الخبرة المهنية حول المحور الثاني (المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية).

3- عرض وتحليل نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثالث (متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية)

الجدول رقم (2 -18) نتائج الفروق في آراء مجتمع الدراسة من خلال متغير الخبرة المهنية للمحور الثالث

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	F	مستوى الدلالة
داخل المجموعة	2.013	0.671	3	0.755	0.526
خارج المجموعة	31.98	0.888	36		
المجموع	33.994		39		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

التحليل والقرار الإحصائي:

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة وجود فروق في آراء الدراسة من خلال متغير الخبرة حول فقرات المحور الثالث (متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية) والنتائج المبينة في الجدول رقم (2 -18) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.755، وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.526، وبما أن F المحسوبة جاءت أكبر من القيمة الاحتمالية فإن جميع فقرات المحور الأول دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α= 0.01)، مما يعني وجود فروق في آراء أفراد العينة من خلال متغير الخبرة المهنية حول المحور الثالث (متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية).

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل التطبيقي إلى واقع تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية حيث حاولنا أن نسقط الجانب النظري على الدراسة الميدانية، مستعينين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات من خلال تحليل ومناقشة الاستبيان الموجه للمهنيين والعاملين في مجال المحاسبة والمالية بمؤسسة "بيوفارم" بالجزائر العاصمة، حيث تعرضنا في البداية لمدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS حيث عبر أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيقا، كما أثبتت الدراسة أنه توجد عدة معوقات تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية أهمها هو أن البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، أما فيما يخص الحلول ومتطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية فلقد توصلت الدراسة إلى عدة حلول أبرزها هو تخصيص أظرفة مالية مناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية.

الخاتمة:

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبرت العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصاديتها، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في المجال العمل المحاسبي، ورغم أن تبنيها لهذه المعايير كان ضمنيا فقط إلا أنها استجابت للمستجدات الدولية وذالك بإصدارها القانون رقم 07/11 المؤرخ في 2007/11/25، يتضمن النظام المحاسبي المالي SCF يتوافق بدرجة عالية مع معايير الإقرار المالي الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم وجود بعض الاختلافات التي تعود أساسا إلى خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية.

لقد حاولنا من خلال تناولنا لموضوع إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية، معالجة الإشكالية الرئيسية لدراستنا التي تدور حول تحديد آليات وميكانيزمات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية، حيث قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والميدانية لموضوعنا.

1/- نقد وتفسير الفرضيات

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدناها والتي جمعت بين الدراسة النظرية و الدراسة التطبيقية ومن خلال تقيم نتائج الاستبيان ، توصلنا من خلال اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تتعلق بقدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية، حيث أن نتائج الاستبيان بينت أن هذه الفرضية محققة وأن المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية.
- **الفرضية الثانية:** والتي تتعلق بالمعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي في المؤسسات الجزائرية، حيث بينت نتائج الاستبيان أن هذه الفرضية محققة أي أنه توجد معوقات تعرقل معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.
- **الفرضية الثالثة:** والتي تتعلق بمتطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية والحلول التي تحد من وجود معوقاتها، حيث بينت نتائج الاستبيان أنها توجد عدة حلول تساعد على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.

2/- نتائج وتوصيات الدراسة وآفاقها:

1- نتائج الدراسة:

تمثلت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا فيما يلي:

- تعبر معايير الإقرار المالي الدولية IFRS عن مبادئ وإرشادات ضرورية لتوحيد الممارسة لمهنة المحاسبة، وتتولى جهات معنية إصدارها وإلزام تطبيقها على مختلف الكيانات لتحقيق الغرض من وجودها؛

- معايير الإقرار المالي الدولية IFRS هي نتيجة لإعادة هيكلة معايير المحاسبة الدولية IAS؛

- يوجد تطابق وتقارب بين معايير الإقرار المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي؛

- المؤسسات الجزائرية قادرة على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية؛

- توجد عدة معوقات تمنع تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية؛

- البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية في الجزائر؛

- يشكل النقص في عدد المؤسسات المتخصصة في التدريب على معايير الإقرار المالي الدولية عائقا أمام تطبيق هذه المعايير؛

- توجد حلول ومتطلبات إذا طبقت ستتمكن المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية؛

- تخصيص أظرفة مالية مناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية يعتبر من أهم الحلول التي تسهم في تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية بالجزائر؛

2- توصيات الدراسة:

- ضرورة خلق فرق بحث تبحث في معايير الإقرار المالي الدولية IFRS وإنشاء مخابر لها بالجامعات الجزائرية؛

- ضرورة تركيز الطلبة الجزائريين في إعداد بحوثهم المحاسبية على البنية التحتية لإيجاد حلولا لنقائص الموجودة فيها؛

- ضرورة انخراط الهيئات المهنية للمحاسبة بالجزائر في مجلس المعايير المحاسبية الدولية؛

- يجب الاستفادة من تجارب الدول التي طبقت معايير الإقرار المالي الدولية IFRS؛

- العمل على تطوير بورصة الجزائر بزيادة حجم التداول فيها لان ذلك يحفز على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS؛

- العمل على تكيف النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير الإقرار المالي الدولية لان ذلك يساهم في توحيد وتوافق أنظمة المؤسسات الجزائرية مع مؤسسات دولية.

3- آفاق الدراسة:

- مدى تأثير تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية على مردودية المؤسسات الاقتصادية؛

- أثر معايير الإقرار المالي الدولية على الوضعية الاقتصادية للدولة.

المراجع باللغة العربية

الكتب

1- احمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)**، الطبعة الأولى،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

2- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2008

3- شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائر، بودلود الجزائر، 2008.

4- عجيلة محمد بن مبروك، **فعالية النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، دار صبحي للطباعة والنشر، غرداية الجزائر، الطبعة الأولى 2014

5- لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية (سير الحسابات وتطبيقاتها)**، الصفحة البيضاء، الجزائر، 2011.

6- محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2005

المؤتمرات

7- امال مهاوة، **شرعية تقييم النموذج الدولي للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS – IFRS – IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8- حميداتو صالح وآخرون، **دور معايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS في تحسين المعلومات المحاسبية**، المؤتمر العلمي الدولي الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 30/29 نوفمبر 2011.

9- سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات الإطار التقارب مع الفكري(ifrs – ias)**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي 2010.

10- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة مستغانم، يومي 13/12 جانفي2013.

11- ضيف الله محمد الهادي، **الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، يومي 4-5 ديسمبر 2012.

12- علاء بوقفة، صالح حميداتو، **اثر النظام المحاسبي المالي علي تفعيل الممارسة المحاسبية**، الملتقي الدولي حول دور المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014.

الرسائل العلمية (الأطروحات والمذكرات)

13- رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014.

14- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية - والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011.

15- فاطمة علي مصباح المجيربي، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2012

المقالات

16- جودي محمد رمزي، **تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012.

17- كتوش عاشور، **متطلبات النظام المحاسبي الموحد (IAS – IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، العدد السادس.

18- مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤه**ل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

19- مدني بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي**، مجلة الباحث، الجزء الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.

المنشورات والموسوعات

20- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

21- طارق حماد، **معايير محاسبية قياس بنود ميزانية وقائمة الدخل**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية

22- frydlener alain , pagezy julin , **sinitier aux IFRS**, editions dela performance**,** editions francis lefebure , paris, France , 2004.

المواقع الالكترونية:

22 -www.alukah.net/culture/47.34/24

23 -www.ias.ifrs.com

الملحق رقم 1

استبيان الدراسة

تحية طيبة وبعد....

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم به الإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان (إشكالية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية) حيث نسعى لمعرفة معوقات ومتطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في تحقيق أهداف هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة لإعداده شاكرين لكم تعاونكم معنا.

وفي الأخير فإن إجاباتكم ستكون محل تقديرينا، مع التأكد أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تحت إشراف :خلف الله بن يوسف

من إعداد الطالبة: حسيني يمينة

الايميل: aminahoc3@gmail.com

الجزء الأول: معلومات الشخصية والوظيفية:

1- السن :اقل 25 من سنة ☐ 26-30 سنة ☐ 31-40 ☐ أكثر من 41 سن ☐

2- الشهادة المتحصل عليها : ثانوي فأقل ☐ بكالوريا ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

3- نوع المنصب الحالي الذي تشغله:

محاسب لدى المؤسسة ☐ مساعد محاسب ☐ إطار مالي ☐ إطار جبائي ☐

5- الخبرة المهنية:

6 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنة ☐ 11-15 سنة ☐ 16-20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐

الجزء الثاني:بيانات حول الموضوع الرجاء وضع علامة(X) أمام العبارة المناسبة

المحور الأول: مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
2	ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
3	إلمام المدققين الخارجيين بالجزائر بعمليات القياس والإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS					
4	قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
5	إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
6	إلمام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
7	إلمامك الشخصي بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
8	إلمامك الشخصي بالمحاسبة الدولية ككل					
9	الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
10	تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS يساهم في رفع قيمة المؤسسة					

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
2	يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
3	مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
4	ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRS					
5	عدم إلمام المسؤولين في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
6	عدم وجود جهات رقابية سبب في عدم التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
7	إن الخطط الاكادمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
8	سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
9	تدني مستوى خبرة المدققين من أسباب عدم التزامهم بتطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
10	البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					

المحور الثالث: متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يجب إنشاء مراكز موحدة للتدريب على كيفية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
2	ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
3	ضرورة التعامل مع جمعيات مهنية دولية متخصصة في معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
4	ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
5	ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
6	ضرورة منح تربص للأساتذة الجامعين في تخصص المحاسبة بدول خبيرة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRS					
7	ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRS بالجزائر					
8	ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRS من خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية					
9	تجديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر					
10	تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRS					

الملحق 2

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل 25 من سنة	1	2,5	2,5	2,5
	30-26 سنة	10	25,0	25,0	27,5
	31-40	22	55,0	55,0	82,5
	أكثر من 41 سنة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

نوع المنصب الحالي الذي تشغله

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب لدى المؤسسة	11	27,5	27,5	27,5
	مساعد محاسب	4	10,0	10,0	37,5
	إطار مالي	17	42,5	42,5	80,0
	إطار جبائي	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5 سنوات فأقل	2	5,0	5,0	5,0
	10-6 سنة	24	60,0	60,0	65,0
	15-11 سنة	9	22,5	22,5	87,5
	20-16 سنة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الشهادة المتحصل عليها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي	22	55,0	55,0	55,0
	دراسات عليا	18	45,0	45,0	100,0

الشهادة المتحصل عليها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	جامعي	22	55,0	55,0	55,0
	دراسات عليا	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	2,00	5,00	4,2625	,71600
تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	2,00	5,00	4,5250	,75064
ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	2,00	5,00	4,3750	,74032
إلمام المدققين الخارجيين بالجزائر بعمليات القياس والإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدوليةIFRSs	40	2,00	5,00	4,4250	,74722
قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولي IFRSs	40	4,00	5,00	4,6750	,47434
إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,3500	,97534
إلمام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	4,00	5,00	4,5250	,50574
إلمامك الشخصي بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	4,00	5,00	4,5500	,50383
إلمامك الشخصي بالمحاسبة الدولية ككل	40	4,00	5,00	4,4000	,49614
الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	4,00	5,00	4,3500	,48305
تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSsيساهم في رفع قيمة المؤسسة	40	4,00	5,00	4,3250	,47434
Valid N (listwise)	40				

تستطيع المؤسسات الجزائرية تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	13	32,5	32,5	37,5
	موافق بشدة	25	62,5	62,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	19	47,5	47,5	52,5
	موافق بشدة	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إلمام المدققين الخارجيين بالجزائر بعمليات القياس والإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	17	42,5	42,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل الطلبة بالمعايير الإقرار المالي الدولي IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	13	32,5	32,5	32,5
	موافق بشدة	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إلمام الإدارات المالية في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	14	35,0	35,0	45,0
	موافق بشدة	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إلمام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	19	47,5	47,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إلمامك الشخصي بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	18	45,0	45,0	45,0
	موافق بشدة	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إلمامك الشخصي بالمحاسبة الدولية ككل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	24	60,0	60,0	60,0
	موافق بشدة	16	40,0	40,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

)

الموارد البشرية الجزائرية لها استعداد لتعلم تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRS

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	26	65,0	65,0	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSsيساهم في رفع قيمة المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	27	67,5	67,5	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,50	5,00	3,6125	,97064
يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	3,7750	1,12061
يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	3,9000	1,15025
مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,00	5,00	4,0250	,97369
ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRSs	40	2,00	5,00	4,1250	,91111
عدم إلمام المسؤولين في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,2000	,96609
عدم وجود جهات رقابية سبب في عدم التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,00	5,00	4,0750	1,04728
إن الخطط الاكادمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,1500	,92126

سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	2,00	5,00	4,0750	,91672
تدني مستوى خبرة المدققين من أسباب عدم التزامهم بتطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,00	5,00	3,9750	1,02501
البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,00	5,00	3,6750	1,24833
Valid N (listwise)	40				

يوجد معوقات تمنع المؤسسات الجزائرية من تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	4	10,0	10,0	15,0
	محايد	6	15,0	15,0	30,0
	موافق	17	42,5	42,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

يوجد نقص في عدد المؤسسات التدريبية المتخصصة في التدريب على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	10,0	10,0	10,0
	محايد	4	10,0	10,0	20,0
	موافق	20	50,0	50,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

)

مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	25	62,5	62,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0

مقاومة التغير تشكل عائق إمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	25	62,5	62,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضعف الإدارات المالية يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10,0	10,0	10,0
	محايد	2	5,0	5,0	15,0
	موافق	19	47,5	47,5	62,5
	موافق بشدة	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عدم إلمام المسؤولين في المؤسسات الجزائرية بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	3	7,5	7,5	12,5
	موافق	18	45,0	45,0	57,5
	موافق بشدة	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

عدم وجود جهات رقابية سبب في عدم التزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	2	5,0	5,0	10,0
	محايد	2	5,0	5,0	15,0
	موافق	19	47,5	47,5	62,5

	موافق بشدة	15	37,5	37,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

إن الخطط الاكادمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	22	55,0	55,0	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

سرعة تبني المعايير وعدم إعطائها الوقت الكافي يشكل عائق أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	10,0	10,0	10,0
	محايد	3	7,5	7,5	17,5
	موافق	19	47,5	47,5	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تدني مستوى خبرة المدققين من أسباب عدم التزامهم بتطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	غير موافق	2	5,0	5,0	10,0
	محايد	3	7,5	7,5	17,5
	موافق	21	52,5	52,5	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية تشكل عائقا أمام تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	غير موافق بشدة	4	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	4	10,0	10,0	20,0
	محايد	3	7,5	7,5	27,5
	موافق	19	47,5	47,5	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها	40	1,00	5,00	4,2375	,93361
يجب إنشاء مراكز موحدة للتدريب على كيفية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	2,00	5,00	4,3750	,74032
ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	2,00	5,00	4,2000	,68687
ضرورة التعامل مع جمعيات مهنية دولية متخصصة في معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	2,00	5,00	4,3000	,72324
ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,1250	,85297
ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	1,00	5,00	4,2000	,88289
ضرورة منح تربص للأساتذة الجامعين في تخصص المحاسبة بدول خبيرة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,1750	,87376
ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs بالجزائر	40	1,00	5,00	4,2000	,88289
ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRSsمن خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية	40	3,00	5,00	4,3750	,58562
تجديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر	40	3,00	5,00	4,3750	,58562

تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	1,00	5,00	4,3250	,97106
Valid N (listwise)	40				

يجب إنشاء مراكز موحدة للتدريب على كيفية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	19	47,5	47,5	52,5
	موافق بشدة	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة وعي المحاسبين في المؤسسات الجزائرية بايجابيات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	26	65,0	65,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة التعامل مع جمعيات مهنية دولية متخصصة في معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	22	55,0	55,0	60,0
	موافق بشدة	16	40,0	40,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة السرية المرتبطة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	27	67,5	67,5	72,5

	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة تحفيز و تطوير مهنة المحاسبة في ظل معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	24	60,0	60,0	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة منح تربص للأساتذة الجامعين في تخصص المحاسبة بدول خبيرة بمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	25	62,5	62,5	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة استخدام خبراء من الخارج بمعايير الإقرار المالي الدولي وعقد دورات تأهيلية تتناول معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs بالجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	24	60,0	60,0	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRSsمن خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	21	52,5	52,5	57,5
	موافق بشدة	17	42,5	42,5	100,0

ضرورة توضيح مدى إلزامية تطبيق معايير الإقرار المالي الدولي IFRSsمن خلال إقامة ملتقيات ومؤتمرات مكثفة بالجامعات الجزائرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	21	52,5	52,5	57,5
	موافق بشدة	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تجديد البرامج الخاصة بتطوير التعليم المحاسبي بشكل عام في الجزائر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	21	52,5	52,5	57,5
	موافق بشدة	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تبني معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5,0	5,0	5,0
	محايد	2	5,0	5,0	10,0
	موافق	15	37,5	37,5	47,5
	موافق بشدة	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,905	30

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100,0

	Excluded[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,777	10

المحور2

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	40	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,943	10

المحور3

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	40	4,2625	,71600	,11321
المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	40	3,6125	,97064	,15347
متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها	40	4,2375	,93361	,14762

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	37,651	39	,000	3,03250	4,0335	4,4915
المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	23,538	39	,000	2,69520	3,3021	3,9229
متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها	28,706	39	,000	4,36950	3,9389	4,5361

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية IFRSs	Between Groups	,888	3	,296	,557	,647
	Within Groups	19,106	36	,531		
	Total	19,994	39			
المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs	Between Groups	,363	3	,121	,120	,948
	Within Groups	36,381	36	1,011		
	Total	36,744	39			
متطلبات تطبيق معايير الإقرار المالي الدوليةIFRSs والحلول المقترحة للحد من معوقات تطبيقها	Between Groups	2,013	3	,671	,755	,526
	Within Groups	31,981	36	,888		
	Total	33,994	39			

(الملحق 03)

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم الأستاذ	اسم الجامعة	التخصص
01	رواني بوحفص	جامعة غرداية	محاسبة
02	بهاز لويزة	جامعة غرداية	إدارة أعمال
03	بوخالفي مسعود	جامعة غرداية	مالية
04	عيسى الزاوي	جامعة الأغواط	محاسبة
05	فتحي مولود	جامعة الأغواط	مالية ومحاسبة

الفهرس

الإهداء.....I

شكر وتقدير.....II

الملخص بالعربية.....III

الملخص بالفرنسية IV

قائمة المحتويات.....V

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال.....IX

قائمة الملاحق.....X

قائمة الاختصارات والرموز XI

المقدمة العامة.....**أ- د**

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لمعايير الإقرار المالي الدولية IFRSs

تمهيد **2**

المبحث الأول : الأدبيات النظرية لمعايير الإقرار المالي الدولية.....**3**

المطلب الأول : مدخل إلى معايير الإقرار المالي الدولية.....3

الفرع الأول: بمعايير الإقرار المالي الدولية وخصائصها وأهميتها وأسباب ظهورها.....3

الفرع الثاني: هيئة إصدار معايير الإقرار المالي الدولية.....8

الفرع الثالث: مزايا ومحددات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية.....**13**

المطلب الثاني: عرض معايير الإقرار المالي الدولية واستثناءات ومعوقات تطبيقها.....15

الفرع الأول: عرض معايير الإقرار المالي الدولية.....15

الفرع الثاني:استثناءات معايير الإقرار المالي الدولية 20

الفرع الثالث: معوقات تطبيق معايير الإقرار المالي الدولية.....21

المطلب الثالث: النظام المحاسبي وعلاقته بمعايير الإقرار المالي الدولية.....22

الفرع الأول: مدخل النظام المحاسبي المالي في الجزائر.....22

الفرع الثاني: تطابق معايير الإقرار المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي..... 25

المبحث الثاني : : الدراسات السابقة.....29

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية.....29

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....31

المطلب الثالث : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....32

خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيد.....35

المبحث الأول : الدراسة الميدانية الطريقة والإجراءات.....36

المطلب الأول :عينة الدراسة.....36

المطلب الثاني :طرق الدراسة.....36

الفرع الأول: أدوات الدراسة.....36

الفرع الثاني: تحضير الإستبيان.....38

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....41

الفرع الأول : الأساليب المستعملة.....41

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبيان 34

المبحث الثاني: وصف وتحليل ومناقشة النتائج.....42

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة.....42

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة 49

المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة وعرض وتحليل نتائج الفروق.....62

الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة.....62

الفرع الثاني:عرض وتحليل الفروق في آراء مجتمع الدراسة.....55

خلاصة الفصل:.....67

الخاتمة:..... 69

قائمة المراجع والمصادر: 72

الملاحق:.....76

الفهرس: 97